رسائل الإمام يحيى بن حمزة العلوي - ت ٧٤٩هـ (٣)

الجوابُ النّاطِق

بالصواب القاطع لعرى الشك والارتياب

الجوابُ القاطع

للتمّويه عمّا يردّ على الحكمة والتّنزيه

تحقيق ودراسة

إمام حنفي عبدالله



الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م



القاهرة - ٥٥ شارع محمود طلعت

(من شارع الطيران) - مدينة نصر

تليفون : ٢٦١٠١٦٤

رقم الإيداع : ١٧٣٠ لسنة ٢٠٠٠

الترقيم الدولى : 977-5727-58-8

الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والارتياب

مما أجاب به مولانا ومالكنا أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين الصادع
بالحق المبين الحليم الأواه المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن رسول الله صلى الله عليه وعلى آبائه الأكرمين
واحشرنا في زمرته يا أرحم الراحمين

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وحده وصلواته على رسوله محمد وآله وسلامه

الحمد لله الذي انطق لسان البرهان بجلاله فعيانا في برود ظلاله وكرعنا في بحر سلساله وأوردنا
موارد النطق والهنا إلى حقائق عرفانه وخولنا من مزيد فضله وحبانا من كريم إحسانه وجعلنا
هداة إلى الحق وعمد ووقود لكافة الخلق والصلاة على الموضح للدلائل والفارق بضياء
برهانه ونور فرقانه بين الحق والباطل وعلى آله الطيبين الهادين عن الضلال
والمفرقين لأحزاب الكفر عن يمين وشمال ٥ وبعد فوردت علينا مسائل من جهة
القاضي الأوحد العالم الأمجد بدر الدين قاضي أمير المؤمنين محمد بن أحمد أدام الله رعيه
وشكر في الصالحات سعيه فرأينا جوابها دينا واجبا وحتما لازما لما
يتوجه من بذل الهداية لطالبها وإيضاح مناهج الحق لصاحبها ولمن يذكر فيها
ما شرح الله به صدره ونور به قلبه وإن كان بعضها لا يتعلق بالتكليف
لكن الجواب متوجه بكل حال وإن صادف تزاحم الأشغال فنقول وبالله التوفيق
وعليه الاتكال **المسألة الأولى** قال أيده الله إذا كان عندكم مريدا
بإرادة محدثة فهل يجوز أن يريد الإرادة أم لا **الجواب** أن أهل القبلة
مختلفون في الخالق في الإرادة فرقتان الفريق الأول المثبتون للإرادة فالأشعرية
على كونه مريدا بإرادة قديمة والنجارية على أنه مريد بإرادة أزلية والمعتزلة
البصرية والزيدية على أنه تعالى مريد بإرادة محدثة موجودة لا في محل ولم يذهب
أحد من أهل القبلة إلى أنه مريد للذات وزعم هؤلاء أنه لا يريد إرادته أعني
المثبتين لها أما المعتزلة فعندهم أن إرادته لها صحيحة لأجل حدوثها
والإرادة يتعلق عندهم بكل حادث ولكنه لا يريدها لما كانت تابعة
لداعيه وهو إنما يريد الأفعال المقصودة وأما على رأي الأشعرية والنجارية
فهو إنما يريد الأمور الحادثة وإرادته إما قديمة وإما أزلية فيستحيل أنها

فهذا هو حكم الاعراب **المسئلة التاسعة** في المقتول ومن اكلته
السباع واختطفته الطيور هل يكون ذلك اخترامًا لاجله ام لا واعلم ان للعلماء فيه
مذاهب ثلثة اولها انه لو لم تقتله لمات قطعًا والا كان قاطعًا لاجله وهو محال
وثانيها انه كان يعيش قطعًا والا لم يكن القاتل ظالمًا وثالثها تجويز الامرين
جميعًا والحجة على ذلك هو ان من قطع بكونه يموت قطعًا وبكونه يحيى قطعًا
فحكم لا دليل له عليه قوله ان كان يعيش قطعًا قلنا هذا فاسد لا دليل عليه
فاذا ابطل المذهبان لم يبق الا التوقف على تجويز الامرين من غير قطع على احدهما
وعلينا في ابطال المذهبين ايراد الشك والاحتمال فاذا اوردنا الشكوك عليهما ثبت
ما قلناه من التجويز وهو المطلوب **المسئلة العاشرة** ما حكم من خلط
عملا صالحًا واخر سيئًا واعلم ان هذه المسئلة قد اشتملت على احكام ثلثة الحكم الاول
ما حكم من خلط عملا صالحًا واخر سيئًا واعلم ان ذلك يكون على اوجه ثلاثة اولها
من ارتكب الكبائر الكفرية فهو كافر كالردة وعبادة غير الله وغير ذلك من الكبائر
الصريحة وثانيها حال من ارتكب الكبائر الفسقية فهو فاسق نصا وهذا كـ
شرب المسكر والقذف والسرقة وثالثها من خلط طاعات ومعاصي لا يعلم حالها من
كبر وصغر فهي غير ضارة بالطاعات بل يكون الطاعات مكفرة لها لاجل جانب
العقاب وان كانت كبائر فهي محبطة لثواب الطاعات فان كان العمل [illegible]
فسقًا او كفرًا احبط ثواب الطاعات وكان هالكًا وان كان غير كفر وغير
فسق لم يكن محبطًا للطاعات بل يكون الطاعات مكفرة له لكونه ويكون [illegible]
لمثاله واما قوله تعالى واخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحًا واخر
سيئًا فقد نزلت في ابي لبابة وكان قد شدد اليهود على حرب الرسول [illegible] لا
كالة لكنه تاب فتاب الله عليه بقوله عسى الله ان يتوب عليهم الحكم الثالث
[illegible] ان الحسنات يذهبن السيئات واعلم ان هذه اشارة الى
الاحباط والتكفير ومعنى ان كل من عمل طاعة ثم عقبها بمعصية كبيرة
او سفه فانها تحبط ذلك الثواب المستحق على تلك الطاعة ومن
عمل معصية ثم عقبها بتوبة فانها تكفر تلك العقوبات المستحقة على تلك
المعصية فاما الموازنة فبين المتكلمين خلاف فالمحكي عن الشيخ
ابي هاشم ان حسنات الاكثر ولا يكون للاقل اثر على ان الاقل يسقط في
جنب الاكثر ولا يكون للاقل حكم بحال والمحكي عن الشيخ ابي القاسم
ان الاقل يسقط بمقداره من الاكثر من ثواب او عقاب ويستحق الباقي
وفيه بحث دقيق يليق استقصاؤه بالكتب الكلامية وقد ذكرناه في كتبنا العقلية



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمدواله وصحبه وسلم ؛ أما بعد ؛

شغل علماء العقيدة أنفسهم بقضايا التوحيد والعدل ، ودخلوا فى جوانب دقيقة ، زادت من حجم الخلاف بينهم ، وغلب على أكثر هذه القضايا الشكلية واللفظية ، أو حتى الجدل المغالطى أو الوهمى والصورى .

وفى حقيقة الأمر لا يختلف أحد من علماء الأمة على ثبوت التنزيه لرب العالمين شكلاً وموضوعًا ، ومن أثبت الرؤية أو قال بقدم صفة الكلام أو اثبت الصفات الخبرية ، لا يختلف كثيراً مع من نفى الرؤية أو قال بخلق القرآن أوحتى أول الصفات .

هذا الأن قصد الجميع التنزيه الخالص لرب العالمين ومن أخطأ فحسابه على الله ويكفيه أجر المجتهدين ، ولاشك أن الاجتهاد مطلوب ، طالما استجمع صاحبه أدواته وصار من أهله المعتبرين .

ويجرى نفس الشئ على قضايا العدل والحكمة ، فقصد نفاة الحكمة إثبات مطلق المشيئة وإن خانهم التقدير ، وقصد من أثبت الإنسان فاعل لعمله إثبات مقاصد الشريعة من التكليف والجزاء والحرية الإنسانية .

لقد فات الزمان الذى يختلف فيه المسلمون حول عقيدتهم ، غير ، أن هاتين الرسالتين يدور موضوعهم عن ثراء الحوار بين المسلمين ، وكذلك محاولة للاعتدال والتقريب بين وجهات النظر المختلفة ، قام بها للإمام يحيى بن حمزة العلوى .

وهو إمام من أئمة الزيدية ، مال لآراء المعتزلة ، ولكن لوراعنيا قضية المنهج ، سنجده عقلى ونقلى فى إطار المفكر الإسلامى المستنير بغيداً عن مداخلاً الفلسفة اليونانية وتأثيراتها .

وإذا كان المعتزلة يقولون بأن كلام الله مخلوق فقد تبنى الزيدية هذا الاتجاه ، وجاء

أهل السنة ليفصلوا رأيهم فى القضية ويقررون قدم كلام الله النفسى ، وخلق كلام الله بمعنى أن القرآن مخلوق ، ولا خلاف بين الجميع فى هذا ، ليخرجوا من هوة التناقض الشنيع الذى وقع فيه الحشوية .

كما أن الرؤية إن كانت بلا إدراك ولا إحاطة ومن غير تعيين جهة ، فالجميع يتفق على ذلك ، حتى من أثبت الرؤية من غير أهل السنة نفى الإحاطة والاتجاه ، وخالف المشبهة والكرامية والحشوية فى هذا .

أما قضية مناقشة نفاة الحكمة كبعض أهل السنة وغيرهم ، فاعتقد أنه ليس من اللائق إثبات الحكمة للإنسان فى فعله ونفيها عن رب العالمين فى فعله !.. حتى ولو كانوا يقصدون بذلك إثبات مطلق المشيئة الإلهية .

وبعد فهاتان الرسالتان ، تمثلان وجهة نظر معتدلة ، وموافقة للتصور الإسلامى نقلاً وعقلاً والاختلاف مع آراء صاحبها ، لا يعنى شئ ، سوى أن تراثنا الإسلامى ذاخر بالفكر الحر القوى ، والعقلى الراقى ، الذى ينبغى إظهاره وإزاحة الستار عنه الاعتزاز به .

والله الموفـــــق

* * *

فى وصف المخطوطتين

١- الجواب الناطق:

هذه الرسالة هى إحدى أعمال العالم الإمام يحيى بن حمزة ت ٧٤٩هـ الذى تناول فيها الصفات الإلهية :

وهى موجودة ضمن مجموعة كتبه الكائنة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء . وبياناتها كما جاءت فى صدر المصورة كما يلى :

١- من كتب الوقف ١٠ مجاميع .

٢- فيلم ٢٢ كتاب ١٠٧ .

٣- اسم الرسالة : الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والارتياب .

٤- أوله : الحمد لله الذى انطق لسان البرهان بحاله ، فتفيأنا فى مدود ظلاله ، وكرعنا فى غير سلساله ، وأوردنا موارد النظر ..

٥- وآخره ... وفيه بحث دقيق يليق استقصاؤه بالكتب الكلامية ، وقد ذكرناه فى كتبنا العقلية .

٦- كتبت هذه النسخة بقلم نسخى حسن ، من خطوط القرن التاسع الهجرى تقديراً .

٧- وعلى حواشيها بعض التعليقات .. وبها أثر رطوبة وأرضه ، والنسخة مقابلة .

٨- ضمن مجموعة (الكتاب الرابع من ورقة ٦٣ - ٦٨) .

٩- مسطرتها ٣١ .

١٠- مقاس الصفحة ١٩ x ٢٦ سم .

١١- صورت هذه النسخة بمعهد المخطوطات العربية ، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية فى يوم السبت ٦ من شعبان المكرم ١٣٩٤هـ ، الموافق ٢٤ من أغسطس ١٩٧٤م .

***

حول موضوعات رسالة الجواب الناطق:

الرسالة عبارة عن إجابة لأسئلة وردت على الإمام يحيى . حول صفات الذات الإلهية ، وقضايا أخرى ، هى على النحو التالى :-

١- هل يريد الله إرادته ؟

٢- هل يعلم الله أنه يقدر ؟

٣- فى استحالة المكان والزمان على الله .

٤- هل خلق الله الزمان أولاً أم المكان ؟

٥- فى الأفلاك ، وهل هى جمادات ؟

٦- فى القرآن والكلام الإلهى وفيه سبعة أبحاث هى :-

١- ماهية الصوت .

٢- وسبب حدوثه .

٣- وفى كيفية إدراكه له .

٤- وفى بقائه وحدوثه .

٥- فى تغاير الحرف والصوت .

٦- النظر فى حال المتكلمية .

٧- هل كلامه تعالى .

٧- ثم تحدث عن الملائكة ، ومم خلقوا ، فتحدث عنها فى ثلاثة مباحث :

١- فى كيفية خلقهم .

٢- فى بيان تكاليفهم .

٣- فى صفاتهم .

٨- فى أصوات المزامير والطنابير ، وفيها ثلاثة مباحث :

١- فى كيفية حدوث الأصوات .

٢- فى أقسامه .

٣- فى حكمها فى التحريم والإباحة والكراهة والندب .

٩- فى المقتول ومن أكلته السباع ، واختطفته الطيور ، هل يكون ذلك اختراماً لأجله أم لا ؟

١٠- فى حكم من خلط عملاً صالحًا وآخر سيئًا .

* * *

٢- فى وصف مخطوط الجواب القاطع للتمويه :

يوجد هذا المخطوط بمكاتبة الجامع الكبير بصنعاء اليمن ، وتوجد صورة منه بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

ومن البيانات التى وردت على المخطوط ما يلى :-

١- عنوان المخطوط : الجواب القاطع للتمويه عما يرد على الحكمة والتنزيه .

٢- كتبت بخط نسخ بقلم معتاد ، مهمل النقط أحيانا .

٣- من خطوط القرن التاسع الهجرى تقديراً .

٤- وعلى حواشيها بعض التعليقات وبها أثر رطوبة وتقطيع وترميم .

٥- وهذا المخطوط ضمن مجموعة من (الكتاب الحادى من ورقة ١٣٧ - ١٤٣) .

٦- مسطرتها ٢٣ سطر .

٧- قياسها ١٩ x ٢٦سم .

حول موضوعات رسالة الجواب القاطع :

تناول الإمام يحيى قضية الحكمة الإلهية بين العدلية والمجبرة ، فعرض حجج المجبرة فى دحض الحكمة فى أنواع :-

١- **النوع الأول** : ما يدل على الطبع والختم والغشاوة .

٢- **النوع الثانى** : ما يكون من جهة الضلال .

٣- **النوع الثالث** : ما يكون من جهة السد .

٤- **النوع الرابع** : ما يكون من جهة التزيين .

٥- **النوع الخامس** : ما يكون من جهة الاستدراج والإملاء

٦- **النوع السادس** : ما يكون من جهة الإغفال .

ثم بدأ الرد عليهم فى مقامات خمسة :- الرد ، والمطالبة ، والتأويل ، والمعارضة ، والإلزام .

وأخذ يلزم منهجًا إجماليًا ، وآخر تفصيليًا فى عرضه للمقام الأول .

* **المنهج الإجمالى** : اعتمد فيه على أصلين :

الأول : أنه تعالى عالم كل المعلومات كلياتها وجزئياتها .

والثانى : أنه تعالى غنى فى ذاته وفى صفاته ، وغنى عن سائر المنافع .

* **أما المنهج التفصيلى** : فقرر أن الله تعالى لا يقبح منه قبيح ، ومبنى على بطلان الأحكام العقلية ، ولا يضاف إلى العقل حكم أصلاً ، وأنه لا يقضى بحسن ولا قبح ، وأبطل هذه المقالة الفاسدة من مسالك ثلاث :

١- المسلك الأول : أن القضايا العقلية قاضية بحسن الإنصاف والإحسان وقبح الإساء ة .

٢- المسلك الثانى : الدوران العقلى .

٣- المسلك الثالث : الدوران الوجودى .

كما تعرض لقضية التأويل بين المتكلمين وعلماء البيان ، وفضل طريقة علماء البيان على طريقة المتكلمين .

وجاء تفسير الإغفال بيانيًا من وجوه :

١- الجواب الأول من باب المجاز المركب .

٢- الجواب الثانى من باب الإستعارة .

٣- الجواب الثالث من باب إضافة الغفلة من جهة التمثيل .

٤- الجواب الرابع : أن الله تعالى لما خذل من هذه حاله ، بترك الألطاف ... غفل عن أمر ربه .

وعند عرض الإمام يحيى للمقام الخامس وهو فى الإلزام :

الإلزام الأول : ما يؤدى إليه قول الجبرية لا يقبح من الله قبيح .

الإلزام الثانى : يؤدى إلى إفحام الرسل .

الإلزام الثالث : ما يؤدى إليه قولهم أن الله فاعل للقبيح .

الإلزام الرابــــع : كون فعل القبيح ليس نعمة من الله على عباده وهذا يؤدى إلى بطلان الاعتراف بالنعم .

الإلزام الخـامس : من جوز فعل الله القبيح ، ما الذى يمنعه أن يجوز الكذب على ذاته ؟!

* * *

ترجمة المؤلف
يحيى بن حمزة العلوى
٦٦٩ - ٧٤٩هـ

هو أبو إدريس يحيى بن حمزةبن على بن إبراهيم بن يوسف بن على بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إدريس بن على بن محمد الجواد بن على الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق (لقب بالمؤيد بالله ، أو المؤيد برب العزة) .

ولد بصنعاء واشتغل بالعلم من صغره ، وصحب الإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى فى حربه ضد الاسماعيلية ، أخذ العلم عن الإمام يحيى بن محمد السراجي والفقيه عامر بن زيد الشماخ ، قام بالإمامة بعد وفاة الإمام محمد بن المطهر ، فنهى عن المنكرات وحمل الناس على الطريق القويم ، كما تقدم الباطنية ، وداعبتهم على بن إبراهيم الهمدانى ، ولكن القتال ومال الفريقان إلى الصلح .

يصفه الشوكانى فيقول : من أكابر الزيدية بالديار اليمنيه ، وله ميل إلى الإنصاف مع طهارة لسان وسلامة صدر ، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل ، ومبالغة فى الحمل على السلامة على وجه حسن ، كثير الذب عن الصحابة ، وكان من الأئمة العادلين الزاهيدين عن الظواهر فى الدنيا المتكللين منها ..

وبالجملة فهو ممن جمع الله له بين العلم والعمل والقيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، دفن بمدينة ذمار وقبره بها مشهور يزار [١] .

أهم مؤلفاته:

كان الإمام يحيى كثير التصانيف حتى قيل : إن عدد كراريسه بعدد أيام حياته ، وقيل أيام قيامه (٧٢٩ – ٧٤٩هـ) نذكر منها :

١- أطواق الحماقة فى حمل الصحابة على السلامة .

٢- الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار .

---

(١) الشوكانى : البدر الطالع فى محاسن من بعد القرن السابع مجلد ، ص ٣٣٢ (رقم الشخصية ٥٧٦) .

٣- الأنوار المضيئة شرح الأربعين حديث السيلقية .

٤- الإيجاز لأسرار كتاب الطراز فى علوم البيان ومعرفة إعجاز القرآن .

٥- الإيضاح لمعانى المفتاح .

٦- التحقيق فى إزالة الإكفار والتفسيق .

٧- تصفية القلوب عن درن الأوزار والذنوب .

٨- التمهيد لأدلة مسائل التوحيد .

٩- الجواب الرائق فى تنزيه الخالق .

١٠- الجواب القاطع للتمويه عما يرد على المحكم والتنزيه .

١١- الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والارتياب .

١٢- الجوابات الوافية بالبراهين الشافية .

١٣- الديباج الوضى فى الكشف عن أسرار كلام الوصى .

١٤- الرسالة الوازعة لصالح الأمة عن الاعتراض على الأئمة .

١٥- الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين (مطبوع) .

١٦- الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية .

١٧- الرسالة الوازعة لذوى الألباب عن فرط الشك والارتياب .

١٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز .

١٩- العدة فى المدخل إلى العمدة .

٢٠- العمدة فى الفقه .

٢١- عقد اللألئ فى الرد على أبى حامد الغزالى .

٢٢- القانون المحقق فى علم المنطق .

٢٣- القسطاس .

٢٤- الكاشفة للغمة عن الاعتراض على الأئة .

٢٥- كتاب الوعد والوعيد .

٢٦- الكوكب الوقاد فى أحكام الاجتهاد .

٢٧- المحصل فى كشف أسرار المفصل «للزمخشرى» .

٢٨- مشكاة الأنوار الهادمه لقواعد الباطنية الأشرار حقق - وطبع -

٢٩- الإفحام لأفئدة الباطنية الطغاه - حقق وطبع .

٣٠- مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار .

٣١- نهاية الوصول إلى علم الأصول .

٣٢- الحاوى فى أصول الفقه [١] .

* * *

منهج التحقيق:

١- قمت بنسخ المخطوطتين ومراجعتهما وإعادة قراءتهما وتقويمهما .

٢- خرجت الآيات والأحاديث .

٣- علقت على الرسالة ووضحت المصطلحات كلما أمكن .

٤- خرجت التراجم بالهوامش ، ووضعت العناوين .

٥- قمت بوضع المقدمة والترجمة للمؤلف .

٦- وضعت الفهرس .

هذا والله ولى التوفيق

إمام عبد الله

---

(١) يمكن الرجوع إلى سائركتبه الموجودة فى كتاب عبد الحبشى مصادر الفكر العربى فى اليمن ، ص ٥٦٤ - ٥٧٠ .

نص رسالة

الجواب الناطق بالصواب القاطع

لعرى الشك والارتياب

٦٣ و / مما أجابَ به مولانا ومالكنا أمير المؤمنينَ ، وخليفة رب العالمين ، الصادع بالحق المبين ، الحليم الأواه ، المؤيد بالله ، يحيى بن حمزة بن رسول الله ﷺ وعلى آله الأكرمين ، واحشرنا بزمرته يا أرحم الراحمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وحده ، وصلاته على [١] رسوله محمد ، وآله وسلامه ، الحمد لله الذى أنطق [٢] لسان البرهان بحاله فتفيأنا فى ممدود ظلاله ، وكرعنا فى نمير سلساله ، وأوردنا موارد النظر والهناء ، إلى حقائق عرفانه [٣] وخولنا [٤] من مزيد فضله ، وحبانا من كريم إحسانه ، وجعلنا هداة إلى الحق وعمده ، وقدوة لكافة الخلق .

والصلاة على الموضح للدلائل ، والفارق بضياء برهانه ، ونور فرقانه ، بين الحق والباطل ، وعلى آله الطيبين ، الهادين عن الضلال ، والمفرقين لأحزاب الكفر ، عن يمين وشمال .

وبعد ، فوردت علينا مسائل ، من جهة القاضى الأوحد ، العالم الأمجد ، بدر الدين قاضى أمير المؤمنين ، محمد بن أحمد ، أدام الله رعيه ، وشكر فى الصالحات سعيه ، فرأينا جوابها ، فرضًا واجبًا ، وحتمًا لازمًا لازبًا ، لما يتوجه من بذل الهداية لطالبها ، وإيضاح مناهج الحق لصاحبها ، ونحن نذكر فيها ، ما يشرح الله به صدره ، وينور به قلبه ، وإن كان بعضها لا يتعلق بالتكليف ، لكن الجواب متوجه بكل حال ، وإن صادف تزاحم الأشغال ، فنقول وبالله التوفيق ، وعليه الاتكال .

* * *

---

(١) توجد « و » زائدة فى الأصل .

(٢) فى الأصل : أنطى .

(٣) فى الأصل : عرفاته .

(٤) فى الأصل : حولنا .

المسألة الأولى

هل يريد الله إرادته ؟

قال ، أيده الله : إذا كان الله عندكم ، مريد بإرادة محدثة ، فهل يجوز أن يريد الإرادة أم لا ؟

الجواب : إن أهل القبلة بالإضافة إلى خالقهم فى الإرادة فريقان :-

الفريق الأول : المثبتون للإرادة ، فالأشعرية على كونه مريداً بإرادة قديمة ، **والنجارية** على إنه مريد بإرادة أزلية ، **والمعتزلة البصرية والزيدية** على أنه ، تعالى ، مريد بإرادة محدثة ، موجودة لا فى محل ، ولم يذهب أحد من أهل القبلة ، إلى أنه مريد للذات ، وزعم هؤلاء أنه لا يريد إرادته ، أعنى المثبتين لها .

– أما المعتزلة فعندهم أن إرادته لها صحيحه ؛ لأجل حدوثها ، والإرادة تتعلقُ عندهم بكل حادث ؛ ولكنه لا يريدها ، لما كانت تابعة لداعيه ، وهو إنما يريد الأفعال المقصودة .

– وأما على رأى الأشعرية والنجارية ، فهو إنما يريد الأمور الحادثة ، وإرادته .

٦٣ ظ / – إما قديمة وإما أزلية ، فتستحيل إرادتها لما كانت بلا أول .

٦٣ ظ / الفريق الثانى النافون للإرادة ، وهم معتزلة بغداد ، وإلى هذا ذهب الشيخان أبو الحسين . ومحمود الخوارزمى (١) والداعية عندهم كافية فى تحصيل الأفعال ، من غير حاجة إلى إرادة ، **وهذا هو المختار عندنا** ، **فإرادته لفعله** هو نفس الداعية إليه ، لما فيه من المصلحة ، وإرادته لفعل غيره ، إنما هو أمره وندبه إليه ، من غير أمر زائد ، فحاصل إرادته ، تعالى ، هو العلم فى حق أفعاله ، والأمر فى حق أفعال غيره ، وعلى هذا فإنه ، تعالى ، غير مريد إرادته عندهم ؛ لأنها ليست من قبيل الأفعال ، والداعى إنما يتعلق بالأفعال وكذلك الأمر .

---

(١) * أبو الحسين البصرى (ت ٤٣٦ / ١٠٤٤) هو محمد بن على بن الطيب البصرى ، من أعيان المعتزلة ، ولد فى البصرة وسكن بغداد وتوفى بها ، قال الخطيب البغدادى : له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته » . من كتبه : « المعتمد فى أصول الفقه » ، و« شرح الأصول الخمسة » وغيرهما .

انظر الزركلى : الأعلام ٦ / ٢٧٥ ، وايضا تاريخ بغداد ٣ / ١٠٠ ، والمنية والأمل ؛ ص ٧٠ .

* هو محمود بن محمد الخوارزمى الملاحمى : صاحب كتاب « المعتمد الأكبر » عدَّه ابن المرتضى من الطبقة الثانية عشرة من المعتزلة ، وأخذ برأيه كثيراً الرازى فى مصنفاته .. انظر ابن المرتضى : كتاب طبقات المعتزلة ؛ ص ١١٩ .

المسألة الثانية

هل يعلم الله أنه يقدر؟

قال ، أيدهُ الله : هل يجوز أن يعلم الله ، تعالى ، أنه يقدر ، أو يقدر أنه يعلم ؟

الجواب : إن إيراد السؤال ، فيه خلل في العبارة ، ويدل على عدم الأنس بالمباحث الكلامية ، وحاصل الإيراد أن الله ، تعالى ، أنه يقدر أن يكون عالمًا بقادريته ، أو يكون قادرًا على معلومه .

والحق إنه عالم بقادريته ؛ لأنها من جملة المعلومات وعالم بمقدوراته ؛ لأن العالمية شاملة .

فأما إن الله ، تعالى ، هل يكون قادرًا على معلومه ؟..

فإنه ينقسم الأمر فيها ، فما كان من معلوماته ممكن الحصول ، فهو قادر عليه ، فيخرجُ من هذا ذاته ؛ تعالى ؛ فإنه يعلمها ولا يقدر ، وهكذا مقدروات العبيد ، فإن فيها تردد بين العلماء ، فمنهم من قال : هو قادر عليها ، ومنهم من منع من ذلك ، والحق عندنا ، جواز كونه قادرًا عليها .

بقي ها هنا بحث آخر ، وهو أن يقال : هل يكون قادرًا على خلاف معلومه ؟

(أولا : فعندنا – وهو رأى المعتزلة والزيدية – أنه تعالى قادر على خلاف معلومه.) [1] فإنه قادر على إقامة القيامة الآن ؛ وهي غير قائمة ، وهو قادر على خلق السواد في الرومي ، والبياض في الزنجي ، وهو خلاف معلومه .

وزعم عَبَّادُ [2] من المعتزلة أنه يستحيل منه خلاف معلومه [3] وهو رأى الأشعرية [4] .

---

(١) زيادة من الهامش وتكملة .

(٢) هو أبو عمرو : معمر بن عباد السلمي .قال ابن المرتضى : كان عالمًا عدليًا وتفرد بمذاهب ، ومن تلاميذه المعتمر وهشام بن عمرو وأبو الحسن المدائن . حكى أن الرشيد وجه به إلى ملك السند ليناظره ، وقيل أن هذا الملك دس له السم في الطريق فمات ، توفي سنة ٢١٥هـ / ٨٣٠ . راجع خطط المقريزي ٢ / ٣٤٧ ، ولسان الميزان ٦ / ٢٧١ والمنية والأمل ، ص ٥٦ .

(٣) انظر ، الشهرستاني : الملل والنحل ١ / ٨٢ .

(٤) انظر ، الشهرستاني : نهاية الأقدام ، ص ٢١٥ وما بعدها .

المسألة الثالثة

في استحالة المكان والزمان على الله

قال ، أيده الله : إذا كان الله كائنًا ولا مكان ولا زمان ، فما كان الشئ قبل ذلك ؟.. هذا إنما يقال لو سابق منك ...

والجواب : إن هذا خلل فى الإيراد ، **فإن قولك**[1] : فما كان الشئ قبل ذلك ؟.. هذا إنما يقال لو سبق ميك ذكر الشئ ، ولم يسبق له ذكر .

فنقول : الله ، تعالى ؛ كائنٌ ، على معنى إنه موجودٌ وحاصلٌ ، لاعلى معنى أنه مستقرٌ فى جهة ولا مكان ، لاستحالتهما عليه ؛ لأن ذلك من سمات الحوادث ، وهو ، تعالى ، قديم بلا أول ، ولا معنى لوصفه بالكون ، على جهة الاستقرار ؛ لاستحالته عليه .

قوله : ولا مكان ولا زمان ، كلامٌ جيدٌ ؛ لأن المكان والزمان حادثان ، فلا يجوز أن يكونا مصاحبين له فى الأزمنة الأزلية ، فتقدم ذاته ، تعالى ، وسبقه علي الأزمنة والأمكنة ، إنما يكون بلا نهاية .

ثم إن سبقه على الأزمنة لا بزمان ؛ لأن الزمان سابق علي غيره من غير زمان ، فإذاً تقدم الزمان على غيره من غير زمان ، والإلزام التسلسل ، جار سبق القديم من غير زمان .

ثم إنه سابق على الأمكنة ، وإن لم يكن فى غير زمان ، ثم إنه سابق على الأمكنة ، وإن لم يكن فى مكان ، فإنه يعقل المكان من غير مكان ، فهكذا يعقل تقدم القديم من غير مكان أيضًا .

ثم إن الزمان قد يكون حقيقيًا ، وهو عبارة عن حركة الفلك ، وقد يَكون ٦٤ و / تقديريًا وهو الأزمنة الأزلية ، فإنها أمور (مقدرة غير وجودية ، وإنما هى أمور فرضية اعتبارية ، غير متحققة الوجود ، وعلى هذا نقول : إن تقدم القديم ، تعالى ، على الحوادث ، إنما يكون على جهة التقدير ، وهو أن لو

---

(١) فى الأصل : قول .

فرضنا حصول حوادث فى تلك [1] الأزمنة والأمكنة المتوهمة ؛ لكانت بلا نهاية .

فإذا تقرر ما ذكرناه ، من حدوث الأزمنة والأمكنة ، فتقدم القديم ، تعالى ، على سائر الحوادث ، من غير توهم زمان ولا مكان ، لأمرين :–

أما الأول : فلأن ذاته ، تعالى ، معقولة من غير إشارة إلى زمان ولا مكان .

وأما ثانيًا : فلأن الزمان سابق على غيره من غير زمان ، والمكان يعقل من غير مكان آخر ، فإذا جاز معقولهما ، من سبق لأحدهما بمثله تقديم القديم ، من غير [2] توهم زمان ولا مكان .

ثم نقول : لأى شئ يفتقر القديم ، تعالى ، إلى الأزمنة والأمكنة ، حتى لا يعقل وجوده إلا بهما [3] ؟ فإن كانت حاجته إليها لذاته ، فهو باطلٌ ؛ لأنها حادثة ، وذاته ، تعالى ، سابقه على الأزمنة والأمكنة بلا [4] نهاية ، فيستحيل حاجة القديم ، إلى الأمور الحادثة ، وإن كان حاجته إلى الأزمنة لشئ من لوازم ذاته ، فهو باطل أيضًا ؛ لأن تلك اللوازم ذاتية .

فلزم [5] ما ألزمنا ، من استحالة حاجة اللوازم الذاتية القديمة إلى الأمور الحادثة ، فحصل من مجموع ما ذكرناه ، أن القديم ، تعالى ، سابق على الأزمنة والأمكنة ، وأن ذاته ، تعالى ، معقولة ، من غير حاجة إلى زمان ولا مكان ، وبطل ما قاله ، من قوله ، فما كان الشئ قبل ذلك ، كما حققناه .

* * *

---

(١) التصحيح على الهامش .

(٢) غير موجودة بالأصل .

(٣) فى الأصل : بها .

(٤) فى الأصل : بلى .

(٥) فى الأصل : فليزم .

المسألة الرابعة

قال : هل خلق الزمان قبل ، أم المكان ، أم خلقا معًا ؟..

الجواب : اعلم ، هداك الله وأرشدك ، أن القدرة [1] الإلهية ، لا تعجز عن هذه الأمور كلها ، والعقل قاض بجوازها كلها ، وكيف لا ، وهو ؛ تعالى ؛ عالم بالمصلحة فى التقديم والتأخير ، فإليه الأمر ، فى كيفية إيجاد المكنونات .

نعم ، الذى دل عليه الشرع ، أن الله خلق الأرض فى يومين ، ثم قال ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ** ﴾ [2] ثم إنه دحا الأرض بعد خلقه للسماء ، وإليه الإشارة بقوله : ﴿ **وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا** ﴿٣٠﴾ ﴾ [3] قبل خلق هذه الأمكنة العظيمة .

ثم بعد خلقه للسماوات والأرضين ، خلق الشمس والقمر والنجوم ، على نعت التسخير والتدبير ، فإذا عرفت هذا ، فإن كان المراد بالزمان المقدر ، فهو سابق بلا أول ، وإن كان المراد بالزمان المحقق ، فهوعبارة عن حركة الشمس ، وغيبوبتها ، فلا شك أنه متأخر عن خلق الأمكنة ، كما أشرنا إليه ؛ لأنه خُلق بعد خلق الأرض والسماء ، كما نبهنا عليه ، فحصل ، من مجموع ما ذكرناه ، أن خلق المكان ، سابق على الزمان ، بالتفصيل الذى أشرنا إليه ، وهذا السؤال ليس وراءه كثير فائدة فى الدين ، ولا يناط به شئ من التكليف .

* * *

المسألة الخامسة

قال ، فى الشمس والقمر والنجوم : هل خلق الله فيهن حياة ، كما قال بعضهم ، أم هن جماد ؟ وكيف أنها تكون فى جميع البلدان محازية فى جميع الآفاق ، ونحن نراها صغيرة فى رأى العين ؟.. ما الوجه فى ذلك ، لكبر جرمها ، أو لغير ذلك ؟

الجواب : إن ما ذكرناه فى هذه المسألة ، مشتمل على سؤالات ثلاثة :-

---

(١) فى الأصل : القدر .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٩ .

(٣) سورة النازعات : آية ٣٠ .

السؤال الأول : هل هذه الأفلاك السبعة أعنى الشمس والقمر وعطارد وزحل ٦٤ ظ/ والزهرة والمشترى ، حية أم لا ؟ فقول الذى عليه علماء الإسلام ، أنها جمادات ؛ وأنها مسخرة مدبرة للجرى على حسب مصالح الخلق ، كما أشار إليه الشرع ، فى قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ [1] ويستحيل عقلاً أن تكون حية ؛ لأن الشمس بما فيها من الحرارة المفرطة ، تستحيل أن تكون حية كالنار ، وهكذا سائر الكواكب ، فإن فيها من البنية ما يمنع من حصول الحياة ، ثم إن الإجماع منعقد ، من جهة الأمة ، على أنها جمادات مسخرة ، تحت التدبير الإلهى ، والمخالفون فى كونها حية ، الصابئة [2] والمنجمون ، فإنهم زعموا أن هذه الأفلاك حية ، وأنها مدبرة للعالم السفلى ، وأن الله يستحيل أن يكون معبوداً لنا ، وإنما هى تعبد الله ، وهم يعبدونها بزعمهم .

ثم إن مقالتهم فى كونها حية ، لم أقف على حقيقة قولهم ، هل هى فاعلة بالإيجاب ، كما هو رأى الفلاسفة أو هى فاعلة بالاختيار ، فأما الفلاسفة فهم مختلفون فى النفوس الفلكية ، هل هى حية ، أم لا ؟ فبعضهم يزعم أنها حية ، وبعضهم يذهب [3] إلى أنها جماد ، كمقالة أهل الإسلام .

وعلى الجملة فسواء كانت حية أم جماد ، فلابد لها من فاعل مدبر حكيم ، فإن أقروا به ، فالخلاف بيننا وبينهم يسير بعد ذلك ، وإن كانوا منكرين للصانع ، ويزعمون أنها هى المدبرة للعالم السفلى ، فدلالة الحدوث فيها قائمة ؛ فإن احتاجت إلى محدث ، ومحدثها إلى محدث ، إلى غير غاية تسلسل ، والتسلسل محال . وإن كانت تنتهى إلى قديم مدبر ، فهوُ الذى نريده ، وبطلت هذه الوسائط بالشرع ، ومن جهة العقل ؛ من جهة أنه لا طريق إليها بحال .

---

(١) الأعراف : آية ٥٤ .

(٢) فرقةٌ قالت بالروحانيات فى مقابل البشرية النبوية ، ونسبت إلى الروحانيات قوة تصريف الأجسام وتقليب الأجرام ، وقالوا : إنها مبادئ الموجودات ، وإليها المعاد ، وتخصصها بالهياكل العلوية مثل زحل والمشترى والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر ، وهذه السيارات كالأبدان والأشخاص بالنسبة إليها ، ولذلك قال عنهم المسلمون : إنهم عبدة كواكب ، وقال أبو حنيفة : ليسوا بعبدة أوثان ، وإنما يعظمون النجوم كتعظيم المسلمين للكعبة ، ويؤمنون بدين نبى ويقرون بكتاب . ويسميهم التهانوى الصبائية ، ويورد أنهم فرقة من النصارى ويعظمون الكواكب كتعظيم المسلمين الكعبة . والصابئة الأولى هم الذين قالوا بعاذيموس وهرمس . ، ولم يقولوا بغيرهما من الأنبياء ، ويقصدون (شيث وإدريس) ، انظر الملل والنحل ٢ / ٣٠٧ ، والقاموس الفلسفى خفنى ، ص ٢٧٣ .

(٣) تصحيح من الهامش .

السؤال الثانى : كيف تكون فى جميع البلدان محازية فى جميع الآفاق ؟ اعلم أن الوجه فى ذلك ، هو أن الأرض كرية الشكل ، وأن السماء فوقها كالقبة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ **اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً** ﴾ [1] فجعل الأرض كالبساط والسماء كالقبة المطيّنة ، وجعل الشمس والقمر والنجوم ، جارية فى السماء والفلك محيط ، فإذا بدتْ فى أفق المشرق فالخلائق كلهم ينظرونها فيه ، وهكذا حال الاستواء فى السماء ، وفى ناحية المغرب على هيئة واحدة ، وإنما يقع التفاوت للخلائق من جهة أن من قرب ،كمن بعد ، لا يختلف حاله بالإضافة إليها ، وما ذلك إلا من أجل سموّها وإرتفاعها ، الارتفاع الكلى والبعد المتفاوت ، فلأجل ذلك كان البعد منها كالقريب ، من غير تفاوت ، وإدراك ذلك على حقيقته ، إنما يكون بأدلة هندسية ، وأمور حسابية ، وقد صور المنجمون صورة الفلك .

وقد حكى لنا ، أن أحسن من تكلم فيه صاحب «**السراج الوهاج**» [1] ، ولم أقف عليه مع طلبى له ، ولم أبالغ فى طلبه ، إذ لا يتعلق به شئ من أمور الدين ، ولا أمر من أحكام التكليف ، فاعرضنا عنه لقلة جدواه فى الدين .

السؤال الثالث : كيف ترى صغيرة فى رأى العين وهى كبيرة ؟

فنقول : هذا مبنى على كيفية إدراك المدركات ، والعلماء [2] فيه فرق ثلاث :-

الفرقة الأولى : القائلون بالشعاع ، وهم أصحاب الشيخ أبى هاشم ، فإنهم زعموا (أن) [3] الإدراك فى المبصرات ، إنما هو ناجز ينفصل من العين الصحيحة ، يتصل بالمدرك يكون كالآلة للإدراك فى المبصرات .

الفرقة الثانية : من قال بالانطباع ، وهم الفلاسفة ، ومن علماء الإسلام من ذهب كأبى الحسين البصرى ومحمود الخوارزمى ، فزعم هؤلاء أن المرئى ينطبع فى العين ، ٦٥ و/ لكن الشيخ أبا الحسين زعم أنه يتوسط بين الرائى والمرئى ، شكل مخروط

---

(١) كتاب السراج الوهاج .

(٢) فى الأصل : والعلماء .

(٣) فى صلب الأصل : إلى .

مستدير ، يلى العين ، وواسعة مما يلى المرئى ، فينطبع المرئى فى هذا الشكل المتوسط ، بين العين والمرئى ، ثم ينطبع (المرئى فى هذا الشكل المتوسط فى العين بعد ذلك ، والفلاسفة زعموا أن المرئى يطبع [1]) فى الحاسة من غير توسط هذا الشكل المخروط .

الفرقة الثالثة : أهل الإدراك ، وهم الأشعرية ، فانهم زعموا أن الله ، تعالى ، يخلق فى العين الإدراك وهو معى يدرك به الرائى .

فهذه أقاويل العلماء فى كيفية الإدراك ؛ فإذا عرفت هذا ، فالوجه فى إدراك الكبير صغيراً ، عند البعد ، مرتب على هذه المذاهب ، فعلى رأى أهل الشعاع يضيق زاويته ، فلهذا تراه صغيراً ، وإن كان كبيراً ، وعلى قول أهل الانطباع بالشكل المخروط ، تضيق زاويته أيضاً ، فتراه صغيراً . وعلى قول من لا يعتبر الشكل المخروط ، يضعف الانطباع ، فترى الكبير صغيراً ، وعلى قول أهل الإدراك ، يخلق الله الإدراك لبعضه دون بعض ، وعلى هذا ترى الشمس صغيرة ، مع كبر حجمها ، تنزل على هذا التنزيل .

وحكى عن بعض الفلاسفة ، أن كوكب الشمس ، حجمه مثل الدنيا خمس وعشرين مرة ، وليس تتعلق بمثل هذه المباحث ، شئ من أحكام الدين ، ولكن الخوض فيه تبحر فى علم الكلام [2] .

* * *

المسألة السادسة

فى القرآن الكريم ، قلتَ ، أرشدك الله : قد علمنا الكل أنه كلام الله ، ووحيه وتنزيله ، على نبيه ﷺ ومنع أهل القبلة أن يكون عبارة عنه ، ونحن نجد فيه خطابات وقصص ، مثل قصة أهل الكهف ويوسف وأخوته ، ونوح وقال موسى ، وقال إبراهيم ، وقال يعقوب ، وقال فرعون ، وقالت نملة : يأيها النمل . فإنا

---

(١) تكملة هامة من الهامش .

(٢) وهكذا نجد ان علم الكلام لو انفتح على التاصيل للعلوم الدنيوية وتربية المتعلمين على معرفة المنهج وتطبيقه ؛ لنفع المسلمين نفعاً كبيراً ، يفيدنا فى عصرنا الحالى بدلاً من الجدل فى الغيبيات .

نجد القرآن مشحونًا بهذه القصص الغريبة ، وهل الكلام مما يبقى ويعدم فى الحالة الثانية :.

الجواب : اعلم أن هذه المسألة قد اشتملت على مباحث :-

١- **البحث الأول فى ماهية الصوت** ، زعمت الفلاسفة أن الصوت يحدث من مزج [١] الهواء [٢] المنضغط بين قارع ومقروع ، تضاغطًا بعنف . وحكى عن المعتزلة أن الصوتَ كيفية يدرك حاسة السمع . وهذا عندنا خطأ من الفريقين ، فإن المراد بالماهية ، هو الوصول بها إلى معرفة الحقائق الذهنية ، والصوت من أجلى المدركات ، فلا حاجة إلى تعريفه ، والذى ذكروه فى التعريف ، إنما هو إشارة إلى كيفية حصوله ، كما زعمت الفلاسفة ، وإلى كيفية إدراكه ، كما زعمته شيوخ المعتزلة ، ومعرفة الماهية أمور ، وأما (ما) ذكره ، فلا حاجة إلى ما قالوه .

٢- **البحث الثانى فى سبب حدوثه** ، والذى اختاره علماء المعتزلة أن حصوله ، إنما يكون على جهة التولد من الاعتماد ، ثم منهم من اشتراط الحركة ، وبعضهم من لم ٦٥ ظ/ يشترطها ، وإن وقوعها على الإيجاب ولا تجعل على جهة الابتداء بالقدرة فى محلها ، وإنما يكون حاصلاً بالتولد من الاعتماد ، (فأما من جهة الله ، تعالى ، فهو حاصل بالابتداء والتولد من جهة الاعتماد) [٣] لأن قدرته شاملة لجميع الممكنات ، فلهذا قدر على إيجاده على كلى الوجهين .

ولابد من وجوده فى محل ؛ لاستحالة وجوده لافى محل ، وهل يفتقر محله إلى بنية أم لا ؟ ذهب بعض المعتزلة إلى أنه لابد من بنية فى محله ، والمختار عندنا أنه لا يفتقر إلى أمر زائد على محله ، متوحد فى الشجر والحجر والهوى وغير ذلك من المحال .

٣- **البحث الثالث فى كيفية إدراكه** ، والذى عند المعتزلة وجماهيرهم ، أن إدراكه

---

(١) فى الأصل : يمرح .

(٢) فى الأصل : الهوى .

(٣) تكررت هذه العبارة فى الأصل ، ولعله سهو من الناسخ .

فى محله ، من غير أن يكون منتقلا ، وحكى عن النظام [١] إنه إنما يدرك بانتقاله إلى الصماخ [٢] .

وهذا خطأ ، فإن الانتقال لا يجوز على العرض ، والمختار عندنا أن مراده أن إدراكه إنما يكون بانتقال المحل إلى الصماخ ، قلنا : إنه يكون منتقلاً ، فليس ذلك يؤثر عن النظام ، ولعل من سمع هذه المقالة ظن إنه يقول بانتقاله [٣] نفسه ، وهو غلط عليه ، وإنما ينتقل محله لا غير .

٤- **البحث الرابع** : فى بقائه وحدوثه ، حكى عن بعضهم ، إنه باق ، وأن الإدراك إنما يتعلق بحدوثه ، والحق إنه غير باق ، وإنه يعدم فى الحالة الثانية من وجوده ، فإعدامه إنما هو للذات ، والفاعل إنما يقرره بالوجود ، فإذا بطل بأمر الفاعل فيه ، رجع إلى مكان مستحق لذاته ، وهو الإعدام ؛ ولأن الكلام لو كان باقيًا ، لبطلت الفائدة ؛ لأن الإفادة إنما تكون متعلقة بوجوده ، حرف عقب حرف ، فلو كانت موجودة معًا ، فى حالة واحدة ، بطلت فائدته لا محالة .

٥- **البحث الخامس** : فى تغاير الحرف والصوت ، وزعم الشيخ أبو على [٤] ، أن الحرف مغاير للصوت وأن قولنا : الحمد لله رب العالمين فيه حرف وصوت فالحرف من الله ، تعالى ، والصوت من حمية القارئ ، ولم تحك هذه المقالة عن غيره من المعتزلة ، والمختار أن الحرف هو الصوت ، وأن المرجع بالحروف ليس إلا [٥] أصوات مقطعة

---

(١) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصرى ، أبو إسحاق النظام : من أئمة المعتزلة ، قال الجاحظ : «الأوائل يقولون فى كل ألف سنة رجل لا نظير له ، فإن صح ذلك ، فأبو إسحاق من أولئك» . اطلع على الفلسفات الشرقية والغربية ورد على الثنوية واليونان ، وجادل أهل الأديان ، والملاحدة ، وكان بليغًا شاعرًا أديبًا ، ألف د/ محمد عبد الهادى أبو زيد كتابًا عنه ، توفى سنه (٢٣١هـ = ٨٤٥م) . انظر ترجمته الزركلى : الأعلام ١/ ٤٣ ، وتاريخ بغداد ٦/ ٩٧ ، والمسعودى ٦/ ٣٧١ .

(٢) انظر الأشعرى : مقالات الإسلاميين ٢/ ٩٩ .

(٣) فى الأصل زاد : له .

(٤) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائى : من أئمة المعتزلة ، ورئيس علماء الكلام فى عصره ، وإليه نسبة الطائفة «الجبائية» له مقالات وآراء انفرد بها فى المذهب . توفى سنة (٣٠٣هـ = ٩١٦م) . انظر ترجمته فى وفيات الأعيان ١/ ٤٨٠ . واللباب ١/ ٢٠٨ ، وكذا آرائه فى الملل والنحل ١/ ٩٠ وما بعدها .

(٥) فى الأصل : إلا إلى .

تقطيعًا مخصوصًا ، وأيضا فلو كان الحرف مغايرًا للصوت لصح انفصال أحدهما عن الآخر ، فكان يعقل الحروف ، وهذا مما لا وجه له .

٦- **البحث السادس** : فى النظر فى حال المتكلمية .. اعلم أنه لا خلاف فى وصف الله تعالى بكونه متكلمًا ، على معنى أنه فاعل لهذه الأحرف . أما على رأى الأشعرية فلأنه المنزل لجميع الأفعال كلها ، وأما على رأى المعتزلة والزيدية ؛ فلأنا وإن فعلنا هذه الأحرف ؛ لكنه يُضاف إليه ، على معنى إنه ابتدأه وأنشأه ، فإذًا [١] .

لا خلاف أن الله متكلم . مما ذكرناه ، وهو الذى ذهب إليه الزيدية والمعتزلة .

وإنما الخلاف فى أن الله ، تعالى ، هل له بكونه متكلمًا حالة هى المتكلميَّة أم لا ؟ فالذى عليه الزيدية والمعتزلة أنه لا حال له بكونه متكلمًا ، وعند الأشعرية أن له ، تعالى ، بكونه متكلمًا حال هى المتكلمية ، وزعموا أن شموله لجميع الكلامات ، كشمول العلم لجميع التعلقات .

ولأى شئ يستحق هذه على رأيهم ؟ فبعضهم أنه متكلم لذاته ، والأشعرية أنه ، تعالى ، يستحقُ لكلام قديم ، والنجارية على أنه ، تعالى ، يستحق لكلام أزلى ، ٦٦ و/ والحق عندنا إنه لا معنى لكونه متكلمًا إلا فعله لهذه الأحرف ، من غير حاجة إلى أمر ورائه ، وتحته كلام طويل لا حاجة لنا إلى استيفائه .

٧- **البحث السابع** : فى كلامه ، تعالى ، هل يكون حادثًا أو قديمًا ؟

والذى عليه الزيدية والمعتزلة أن الكلام هو هذه الأحرف ، ولا بإشكال فى كونها حادثة ، لتجددها وانتفائها فى ثانى حالة الوجود ، ولا خلاف بين العقلاء فى كونها حادثة ، وإنما يحكى الخلاف عن **بعض الحنابلة فى** كونها قديمة ، وهذه جهالة منهم ، وعدم علم بحقيقة القديم والحادث ، وإنما الخلاف فى الكلام الذى هذه الأحرف عبارة عنه ، فعلى قولهم يكون قديمًا كقولهم فى المعانى كلها .

---

(١) كلام بالهامش من الصعب قراته .

والمختار عندنا ، تفصيل نشير إليه ، وهو أنا نريد بكونه ، تعالى ، متكلمًا ، هو أنه فاعل لهذه الأحرف ، وأنها محدثة ، وأن الكلام له أضافتان :-

الإضافة الأولى : إلى من ابتدأه وأنشأه .

والإضافة الثانية : إلى من حكاه ، فإذا قال القائل : الحمد لله رب العالمين ، فاضافته إلى الله ، على معنى أنه أبتدأه وأنشاه ، وإضافته إلى الواحد منا ، على معنى أنه أحدثه الآن ، وهكذا قولنا : قفانبك. من ذكرى [١] ، له هاتان الإضافتان ، فأما قوله : إن أهل العدل منعوا أن تكون هذه عبارة عن كلام الله ... فإذا عرفت الإضافتان اللتان ذكرناهما في الكلام ، سهل مدرك المسألة ، وسواء قلت : إن هذا الكلام هو عبارة ، أو حكاية ، فلا يضر هذا الإطلاق بعد فهم المقصود .

فأما قوله : إن القرآن مشتمل على القصص عن الأمم الماضية ، والقرون الخالية ، وعلى حكايات الله ... على معنى أنه فعله وأوجده ، على حسب المصالح ، وحكايات القضايا على حسب ما كانت ، من غير زيادة ولا نقصان ، لحل بالمعنى فيقول : ﴿ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٢] إخباراً عن الماضي ، وقوله ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ [٣] إخباراً [٤] عن المستقبل ، وهكذا سائر القصص ، فإنها مقولة على ما هي عليه .

وإنما يقع الإشكال ، على رأى من زعم أن كلام الله ، تعالى ، قديم أزلي ، كما يحكى الأشعرية والنجارية ، فنقول : إذا كان قديمًا ، فكيف يعقل قوله [٥] : قال فرعون ، وقال نوح ، إلى غير ذلك من القصص الحادثة ؟!!..

فهو إذا كان قديمًا ، لم يعقل أن يكون خطابًا في الماضي ، ولا في المستقبل ، ولهم في الكلام [٦] ، كلام طويل .

وأكثر ما وجهه المعتزلة عليهم من الإلزامات غير لازم ؛ لأن إلزامات المعتزلة إنما هي

---

(١) يشير المؤلف إلى مطلع معلقة امرئ القيس الشاعر الجاهلي المعروف ، وتمامه :

قِفَانبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ   يسقط اللوى بَيْنَ الدخول فحومل

(٢) سورة يس : آية ٤٧ وغيرها .

(٣) سورة الأنعام : آية ١٤٨ ، وفي الأصل : كفروا .

(٤) في الأصل : اخبار .

(٥) في الأصل : قوله قاله .

(٦) أي في مسألة الكلام .

على أن كلام الله ، تعالى ، هو هذا المتلو فى المحاريب ، وليس هذا مذهبًا للقوم [١] ، وإنما الكلام عندهم صفة قائمة بذاته ، تعالى ، وفى الكلام أسرار دقيقة ، ومن أرادها فليطالعها فى كتابنا « النهاية » فإنه يجد فيه ما يشفى ويكفى ، والحمد لله .

* * *

المسألة السابعة

فى الملائكة، عليهم السلام، مم خلقوا؟ إلى آخر ما ذكره

الجواب : هذا السؤال مشتمل على مباحث ثلاثة :-

١- البحث الأول : فى كيفية خلقهم ، واعلم أن الملائكة من أعظم المخلوقات ، وقيل : إن خلقهم من الأنوار اللطيفة ، وهم مخالفون لبنى آدم والجن ، فأصل خلقة ٦٦ ظ/ بنى آدم من تراب ، وخلقة الجن . من مارج من نار ، وماذاك إلا لكرامتهم عند الله وعظم المكانة ، وارتفاع المحل ، فهو [٢] أعز الخليقة ، وأعظمهم مكانة ، وأجلهم محلاً ، حملة العرش ، وهم الكروبيون ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [٣] ، والقدرة الإلهية لا تقصر عن جميع الممكنات العقلية فى حقهم ، من الكبر والعظم ، والغرض الوقوف على مسالك الشرع ، فما دل عليه ، قضينا به ، وإلا فالتجويز العقلى حاصل ، وقد قيل : إن جبريل له جناحان ، وأنه ملأ ما بينَ الخافقين المشرق والمغرب بجناحين ، حين بدأ الرسول بالوحى [٤] ، وجاءه على هذه الخلقة ، وقيل أنه حمل مدائن قوم لوط على ريشة من جناحه ، وقيل فى بعض الأخبار ، أن لله ملكًا ما بين جنبيه خفقان الطير المسرع خمسمائة عام [٥] ، وقد قيل أنه كان يأتى النبى ﷺ على صورة دحية

---

(١) ينصف المؤلف المتكلمين بعضهم من بعض حيث يلزمون خصومهم ما لايلزم على .

(٢) فى الأصل : فهو سبيل التعنت .

(٣) سورة الحاقة : آية ١٧ .

(٤) انظر البخارى ٦ / ٣٦١ (كتاب بدء الخلق باب الملائكة) حديث (٣٢٣٨) ، ومسلم ٣/٣/ (كتاب الإيمان ، باب فى ذكر سدرة المنتهى ، حديث (٢٨٠ ، ٢٨٧) ، والترمذى ٥ / ٢٤٥ (كتاب تفسير القرآن ، باب ٦) حديث رقم (٣٠٦٨) ، وكذلك أحمد فى مسنده ١ / ٣٢٢ ، ٦ / ٢٣٦ ، ٢٤١ ، والطيالسى ح (٣٥٨ و ١٤٠٨)

(٥) ذكر ابن كثير فى تفسيره لقوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ سورة فاطر آية ١ . . . أن رسول الله ﷺ رأى جبريل عليه السلام ليلة الإسراء وله ستمائة جناح بين كل جناحين كما بين المشرق والمغرق . ٣ / ٦٠٠ .

الكلبى [١] ونزل يوم بدر علي فرس معه جمع من الملائكة ويوم حنين أيضًا [٢] ، وإذا صاروا على شكل خلقه الرجال ، جاز أن يكون لهم أيدى وأرجل ، فهذا لا مانع منه ، إذا دل عليه الشرع ، وأما ما ورد فى الخبر انه أتى بماء فنضح به فرجه ، فيحتمل أن يكون جبريل ، أراد نضح فرج نفسه ، لتعليم الرسول ﷺ غسل الفرج ، ويحتمل أن يكون أرادبه غسل فرج الرسول ﷺ ليريه أن الاستنجاء مستحب ، أو واجب ، فما هذا حاله لا مانع منه [٣] .

* * *

٢- البحث الثانى : فى بيان تكاليفهم

وهم من أعظم الخلق تكاليف ، لما خصهم الله به من الكرامة وشرائف المنزلة عنده ، وعظم الزلفة لديه ، فقد [٤] ما عظم الله من خلقهم ، أن حدهم يصغر من خيفة الله ، تعالى ، حتى يصير كالعصفور ، وترى أنهم سجود لا يركعون ، وركوع لا يسجدون ، وقيام لا يقعدون ، وقيل أن أقدامهم قد خرقت الأرض السفلى ، ومنهم صافون لأقدامهم ، ناكسوا رؤسهم ، إعظامًا لجلال الله ، تعالى ، واعترافًا بجلال كبريائه ، مشغولون بالتسبيح والتقديس والتحميد ، وقد قيل : إنه ما من موضع إهاب ، الا وعليه ملك راكع أو ساجد ، وقيل : إن صرير أقلامهم فى الكتابة ، وزجل التسبيح ، تستك منه الأسماع [٥] .

* * *

---

(١) هو دحية الكلبى بن فروة بن فضالة الكلبى .

(٢) ذكر ابن كثير أن الملائكة قالت مع الصحابة والنبى ببدر ، فى تفسير للآية ١٢٤ ، وقال : «قال أبو إسحاق البيعى عن حارثه بن مضرب ، عن على بن أبى طالب ، رضي الله عنه ، قال : كان سيما الملائكة يوم بدر الصوف الأبيض ، وكان سيماهم أيضا فى نواحى خيولهم رواه ابن أبى حاتم ، وكذا عن ابن عباس .. وقال مكحول : مسومين بالعمائم .. وقال : وكان سيما الملائكة يوم بدر عما ثم سود ، ويوم حنين عمائم حمر .. وذكر : أن الملائكة لم تضرب الا فى يوم بدر ... انظر ١ / ٤٣٢ وانظر ج ٢ / ٣٢٠ ، ٣٢١ فى تفسيره لسورة الأنفال آية ٩ وللبخارى باب سماه باب شهود الملائكة بدرًا .

(٣) لم أجد فى كتب السنة أن جبريل ، عليه السلام ، علم النبى ﷺ ، الاستنجاء.

(٤) فى الأصل : فقد .

(٥) انظر تفسير ابن كثير ٣ / ١٩٤ فى تفسير آية الأنبياء .

٣- البحث الثالث : فى صفاتهم ولهم صفات شريفة .

١- الصفة الأولى العصمة [١] ، فاعلم أن الله عصمهم عن مخالفة أمره ونهيه - فلا يخطر ببال أحد منهم المعصية ، كما قال : ﴿ **لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** ⟨٦⟩ ﴾ [٢] .

٢- الصفة الثانية : إرتفاع مكانهم [٣] على كافة الخلق ، وارتفاع منزلتهم عند الله ، تعالى ، حتى لا مكان لأحد عند الله ، تعالى ، مثل مكانهم ولا منزلة مثل منزلتهم : ﴿ **وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ** ﴾ [٤] .

٣- الصفة الثالثة [٥] : بيان الأفضلية [٦] ، فأما فضلهم على الأنبياء ، فلا خلاف فيه من جهة الصدر الأول ، والتابعين ، وتابعيهم ، إلى أن نبغ ابن الجوزى [٧] ، وزعم أن أمير المؤمنين أفضل من الملائكة والأنبياء ، وخلافه ساقط لمخالفة الإجماع ، وإنما الخلاف فى فضلهم على الأنبياء ، فمنهم من قال : إنهم أفضل من الأنبياء ، ومنهم من زعم أن الأنبياء أفضل منهم ، والمختار عندنا هو الأول ، ويدل عليه إن الله تعالى ما ذكر للأنبياء وصفًا ، إلا وجعل ما هو أعظم منه ، فى حق الملائكة ، وهذه المسألة ليس وارءها كثير فائدة ، فأعرضنا عن اتساع الكلام فيها [٨] .

* * *

---

(١) انظر القشيرى : اللطائف ١ / ٧٥ - ٧٨ - ٢ / ٤٩٩ .

(٢) سورة التحريم : آية ٦ .

(٣) انظر الأشعرى : رسالة أهل الثغر ، ص ٢٧٨ .

(٤) سورة الزمر : آية ٧٥ .

(٥) فى الأصل : الثانية وهو خطأ واضح لعله سهو من الناسخ .

(٦) انظر ابن حزم : الفصل فى الملل والنحل : ٤/ ٦٤ .

(٧) هو عبد الرحمن بن على بن محمد بن جعفر الجوزى ، القرشى التيمى البغدادى ، أبو الفرج ، ولد سنة ٥٠٨هـ تقريبا عالم متكلم مؤرخ فقيه ، حنبلى المذهب ، جاهد فى الله وذم البدعة والتطرف وحارب المشبهة وتوفى سنة ٥٩٧ هـ وله مصنفات عديدة فى فنون مختلفة انظر ترجمته فى سير أعلام النبلاء . ج ١ / ١٧٤ من الجزء ١٣ مخطوط . بدار الكتب تحت رقم ١٢١٩٥ ، والوافى بالوفيات ٦ /١٤٣ ، ووفيات الأعيان ٢ /٣٤٣ .

ولا اظن ان هذا راى لابن الجوزى الذى نعرفه ، لما يتصف به من علم وتحرى ودقة تتعارض مع هذا الرأى الذى يتناسب مع متطرفى الشيعة ، ويحمد للمؤلف وهو شيعى زيدى نبذه للتطرف والغلو فى الإمام على ، كرم الله وجهه .

(٨) انظر شرح العقيدة الطحاوية ، المحققة ، ص٢٩٧ ومابعدها .

المسألــة الثامنــة

فى أصوات المزامير والطنابير، وهذه المعانى من المتكلم

الجواب : هذا السؤال مشتمل على مباحث ثلاثة :

١-البحث الأول : فى كيفية حدوث الأصوات ، وقد قررنا أن حدوثها بالتولد من جهة الاعتماد ، فإذا وضع الواضع فاه فى العود ، فإن الصوت يتولد عن الاعتماد الحاصل بالنفخ ، فى العود المجوف ، وعلى حسب العيدان ، يختلف حال الأصوات ، وهكذا الأوتار تختلف حال أصواتها ، فصوت القصب ، يخالف صوت الأبريسم ، والشعَر ، وله نغمات مخصوصة ، يختلف بحسب اختلاف التوتير والتحريك ، فى الصلابة والرخاوة واللطافة ، وكل الأصوات متولدة عن الاعتماد ، وهل يشترط الحركة فى التولد أم لا ؟ ليس من همنا البحث عنه ، وهو بحثٌ دقيق ، وفيما ذكرناه غنية وكفاية .

٢- البحث الثانى : فى أقسامه ، وله ضروب :-

- **الضرب الأول** : منها أصوات الكوبات والطبول ، وهى من أعظمها فى الجهارة ، وأشدها وقعًا .

- **الضرب الثانى** : الصنوج ، والحرابيات والبوقات ، وهى دُونها فى الجهارة وأشدها وقعًا .

- **الضرب الثالث** : الدرج والبربط والمزامير والعود الرطب ، والأوتار الموترة بالشعرِ ، والعصَب والإبريسم .

- **الضرب الرابع** : الطارات والدفوف ، فهذه ضروب الأصوات التى ترتاح النفوس إليها ، وتتعلق بسماعها الأفئدة ، وتحرك الطباع إلى إدراكها ، قد حصرناها وضبطناها ، وتندرج تحتها غيرها ، مما هو لاحق بها ، وللنفوس غرام بها ، وشوق إليها .

البحث الثالث : فى حكمها فى التحريم والإباحة والكراهة والندب ، فهذه مراتب أربع :-

- **المرتبة الأولى فى التحريم** ، وهذا نحو أصوات المزامير والأوتار والنغمات الطيبة والألحان ، فإن ظواهر الشريعة قاضية بتحريمها ؛ لأنها لا تكاد تستعمل ، إلا على اللهو واللعب ، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ** ﴾ [١] .

وفى الحديث : « الغناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الشجر » [٢] وفى حديث آخر : « لستُ من الدد ولا الددُّ منى » [٣] .

- **المرتبة الثانية ما يقتضى الكراهة** ، وهذا نحو ضرب الطبول التى للحرب عند اللهو للحرب ، فإذا استعملت فيما ذكرناه ، كانت مكروهة .

- **المرتبة الثالثة ما يقتضى ما يكون مستحبًا** ، وهذا نحو ضرب الدفوف عند العرسات ، لقوله : ﷺ « **اعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف** » [٤] . وفى حديث آخر (أنه) جاءت امرأة فقالت : يا رسول الله إنى نذرت أن أضرب على رأسك بالدُف - (بضم الدال وفتحها لغتان) - فقال لها : « فى بنذرك » [٥] .

(فهذا هو حكم الأصوات) .

* * *

---

(١) سورة لقمان آية ٦ .

(٢) الحديث عن أنس بن مالك ، أخرجه الديلمى فى فردوس الأخبار ٤ / ١٤١ حديث رقم (٤٢٠٤) ، وابن أبى الدنيا ، والبيهقى فى الدر المنثور ٥ / ١٥٩ ، وقال السخاوى .. لا يصح .. وكذا العجلونى فى كشف الخفاء ٢ / ١٠٣ .

(٣) هذا الحديث أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » ٧٨٥ ، والبزار (جـ٣ / رقم ٢٤٠٢) ، والطبرانى فى الأوسط (جـ١ / رقم ٤١٥) ، والعقيلى (٤ / ٤٢٧) وابن عدى فى « الكامل » (٧ / ٢٦٩٨) ، والدولابى فى « الكنى » (١ / ١٧٩) ، والبيهقى (١٠ / ٢١٧) وهو من مفردات يحيى بن محمد بن قيس عن عمر بن أبى عمرو عن أنس ، وفيه مقال عند أهل العلم الجرح والتعديل ، وهذا الحديث من منكراته ، انظر ما نقله ابن حجر الهيثمى عن الذهبى فى « المجمع » ٨ / ٢٦٦ .

(٤) هذا الحديث له طرق ، وهو ضعيف أخرجه الترمذى ٣ / ٣٩٨ (١٠٨٩) ، والبيهقى ٧ / ٢٩٠ ، ومع أن الترمذى حسنه ، إلا أن البيهقى ضعفه لأن فيه عيسى بن ميمون وهو منكر عند أهل الجرح والتعديل وكذلك طريق خالد بن إلياس ، ضعيف ، وإن صح صدره من حديث عبد الزبير ، انظر ابن ماجة ١ / ٦١١ حديث رقم (١٨٩٥) والحلية ٣ / ٢٦٥ .

(٥) فى سنن أبى داود أن النبى ﷺ دخل على عائشة وعندها جويريات يضربن بدف ويغنين فلم ينكر عليهن ٤ / ٢٨٢ حديث رقم (٤٩٢٢) ، والحديث الذى ذكره المؤلف فى صحيح الجامع للترمذى جـ٥ / ٥٨٠ (كتاب المناقب ، باب ١٨) ح (٣٦٩٠) .

فى المقتول ، ومن اكلته السباع ، واختطفته الطيور ، هل يكون ذلك اختراما لأجله أم لا ؟

واعلم أن للعلماء فيه مذاهب ثلاثة :-

أولها : إنه لو لم يقتل ، لمات قطعا ، وإلا كان قاطعا لأجله ، وهو محال .

وثانيها : إنه كان يعيش قطعا ، وإلا لم يكن القاتل ظالما .

وثالثها : تجويز الأمرين جميعا ، والحجة على ذلك ، هو أن من قطع بكونه يموت قطعا وبكونه يحيى قطعا ، فحكم لا دليل عليه ، قوله : إن كان يعيش قطعا ، قلنا هذا فاسد لا دليل عليه ، فإذا بطل المذهبان لم يبق إلا التوقف على تجويز الأمرين من غير قطع على أحدهما ، وعلينا فى إيراد المذهبين ، إيراد الشك والاحتمال ،فإذا أوردنا الشكوك عليهما ، ثبت ماقلناه ، من التجويز ، وهو المطلوب .

* * *

المسألة العاشرة

ماحكم من خلط عملا صالحا وآخر سيئا ؟

واعلم أن بذلك يكون على أوجه ثلاثة :

أولها : من ارتكب الكبائر الكفرية ، فهو كافر ، كالردة وعباده غير الله ، وغير ذلك من الكفريات الصريحة .

وثانيها : حال من ارتكب الكبائر الفسقية ، فهو فاسق أيضا ، وهذا نحو : شرب المسكر والقذف والسرقة .

وثالثها : من خلط طاعات ومعاص ، لا يعلم حالها ، من كفر أو فسق ، فهى غير ضارة بالطاعات ، بل تكون الطاعات مكفرة لما يلحق بها من العقاب ، وإن كانت كبائر فهى محبطة لثواب الطاعات ، فإن كان العمل السئ فسقا أو كفرا ، أحبط

ثواب الطاعات ، وكان هالكًا ، وإن كان غير كفر ولا فسق ، لم يكن محبطًا للطاعات ، بل تكون الطاعات مكفرة له ، ويكون ناجيًا لامحالة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ [١] فقد نزلت فى أبى لبابة [٢] ، وكان قد سدد على حرب الرسول ، فهو ردة ، لا محالة ، لكنه تابَ فتاب الله عليه ، بقوله :﴿ عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوب ﴾ [٣] .

الحكم الثالث قوله : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ [٤] واعلم أن هذه إشارة إلى الإحباط والتكفير ، ويعنى أن كل من عمل طاعة ، ثم عقبها بمعصية كفرية أو فسقية ، فإنها تحبط ذلك الثواب المستحق على تلك الطاعة ، ومن عمل معصية ثم عقبها بالتوبة ، فإنها تكفر تلك العقوبات المستحقة على تلك المعصية .

فأما الموازنة فبين المتكلمين خلاف ، فالمحكى عن الشيخ أبى على ، إن الأقل يسقط فى جنب الأكثر ، ولا يكون للأقل حكم بحال ، والمحكى عن الشيخ أبى هاشم أن الأقل يسقط بمقداره من الأكثر ، من ثواب أو عقاب ، ويستحقِ الباقى . وفيه بحث دقيق ، يليق استقصاؤهُ بالكتب الكلامية ، وقد ذكرناه فى كتبنا العقلية .

* * *

---

(١) سورة التوبة : آية ١٠٢ .

(٢) هو أبو لبابة بن عبد المنذر ، صحابى جليل ، شهد الشاهد مع رسول الله وعرف عنه الشجاعة والوفاء ، انظر إسلامه فى سيرة ابن هشام ، ص ٦٨٦ ، وكذا قصة انخلاعه من ثلث ماله صدقة ، موطأ مالك ، ص ٢٩٧ (كتاب النذور والإيمان ، باب جامع الايمان) حديث رقم (١٦) .

(٣) سورة التوبة : آية ١٠٢ ، وانظر تفسير الآية فى ابن كثير ٢ / ٤٢٣ ، ٤٢٤ وفيها قصة توبته كما يذكرها البخارى .

(٤) سورة هود آية ١١٤ .

نص رسالة
الجواب القاطع للتمويه عما يرد على الحكمة والتنزيه



١٣٧ و / صلى الله على سيدنا محمد ، وأله وصحبه وسلم

الحمد لله الحكيم ، الذى أطلعنا على معرفة أسرار تنزيله ، ووفقنا لما ألهمنا من تحقيق معانيه اللطيفة ، وأحكام تأويله ، إرغامًا لأنوف المجبرة ، وإتعاسًا لجدودهم ، حيث راموا بزعمهم ، الطعن على الحكمة ، للتمويه [١] وألوا عن أنفسهم العلم بما يليق لذات الألهية [٢] من التنزيه حتى لا مطمع لهم ، لفرط جهلهم بأنبلها ، ولا مستروح لهم ، لإغراقهم فى الزيغ عن إحراز خصالها [٣] . بيد أن براهينها واضحة ، وأعلامها لمن وفق لها لائحة .

والصلاة على الموضح لأعلام الهدى ، بعد التباسها والمجلى أنوارها [٤] بين البدعة وظلمها بعد انكشافها [٤] وعلى آله الطيبين الملحين لشبه الضلال ، والمعروفين لأحزاب الزيغ ، عن يمين وشمال .

١٣٧ ظ / وبعد فحق على من تسربل برد النظار ، / وجرى فى حلبات التحقيق ، وكان خليقًا لمزيد الاستبصار أن يكون همته الذب عما يرد على الدين ، من شبه أهل الزيغ بعلمه ولسانه ، وقوىُّ حججه ، وواضح برهانه ، وبعد كمال الحجة ، يكون دفاعه بسيفه وسنانه ، حتى ينجلى الحق كدم الليس ، وبصحة المطلوب أوضح من نور الشمس ، خاصة فيما يتعلق بأمور الديانة ، من المسائل الإلهية ، والأسرار الحكمية ، فإنها أحق بمزيد الاعتناء ، وقد لا يختص بنيل تلك الأسرار وإحراز درر مغصَّات البحار ، إلا وحد بعد واحد ، وربما قيل : **«مهما عظم المطلوب قل المساعد»** [٥] .

نعم ، وردتْ علينا آية من كتاب الله ، تعالى ، ممن ينتحل الجبر ويعتزل إليه ، يشيرظاهرها إلى الطعن فى الحكم الإلهية ، ويرمز موردها إلى القدح فى الأفعال الربانية ، بلا جرم حركت علينا هذه الآية قطبًا من أسرار الآياتِ القرآنية ، وهزت الأعطاف ، وهيجت النشاط ، إلى إيضاح الأسرار الخطابية ، فلم نتمالك فى الإسراع

---

(١) فى الأصل : لتمويه .

(٢) فى الأصل : الالاهية .

(٣) فى الأصل : خصلها .

(٤) غير مقروءة فى الأصل .

(٥) مثل سائر .

إلى حل مشكلها ، وفتح ماستغلق من مقفلها ، علماً بما يحصَّلُ فى ذلك من الإطلاع على أسرار كتاب الله ، تعالى ، من اللطائف القريبة ، والمعانى العجيبة ، بالبحث عن غوامضه ، والتنبيه على مزالقة ومداحضة ، التى وقع فيها طوائف ، وضل بسببها فرق ، وما ذاك إلا من أجل الجهل بحسن التأويل ، والبعد عن الإحاطة ، بحقائق التنزيل ، ولله درٌّ القرآن ، فما أكثر غرائبه ، وأحسن عجائبه : ﴿ **بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ (٢١)** ﴾ [١] ، ﴿ **تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)** ﴾ [٢] . ونحن الآن نورد الآية ، ونوضح الجواب عنها ، بمعونة الله ، تعالى .

قلتَ ؛ أيها السائل المسترشد : قال تعالى : ﴿ **وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا** ﴾ [٣] فظاهر الآية دال على أن الله ، تعالى ، هو المتولى للإغفال ، إغفال قلوب الكفار ، ١٣٨ و/ والصارف ، لها عن الإيمان ، فكيف يحسن تعذيبهم على الكفر ، وقد صدهم عن الإيمان وصرفهم عنه ؟!!..

وفى ذلك دلالة على أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، هذه الظالمة بعينها ؟!!..

والجـواب ، أما قبل الخوض فيما نريده من ذلك ، نورد الآى التى يتعلق بها الجبرية ، فى المطاعن فى الحكمة ، وجملتها أنواع ستة :

* مطاعن المجبرة على الحكمة :

النوع الأول

ما يدل على الطبع والختم والغشاوة

وهذا لقوله تعالى : ﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ** ﴾ [٥] ، وقوله تعالى : ﴿ **أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ اللَّهِ** ﴾ [٦] ، وقوله تعالى : ﴿ **فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ** ﴾ [٧] ، وقوله تعالى : ﴿ **فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰ أَبْصَارَهُمْ (٢٣)** ﴾ [٨] .

---

(١) إشارة إلي قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ (٢١) ﴾ سورة البروج آية ٢ .
(٢) سورة : فصلت آية ٤٢ .
(٣) سورة : الكهف آية ٢٨ .
(٤) فى الأصل : الظالمة .
(٥) سورة : البقرة اية ٧ .
(٦) سورة : الجاثية آية ٢٣ .
(٧) سورة : الشورى آية ٢٤ .
(٨) سورة : محمد آية ٢٣ .

النوع الثاني

ما يكون من جهة الضلال

كقوله تعالى : ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ أَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ (٣٣) ﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن وَلِيٍّ مِن بَعْدِهِ ﴾ [5] .

النوع الثالث

ما يكون من جهة السد

كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ [6] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ [7] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [8] .

النوع الرابع

ما يكون من جهة التزيين

كقوله تعالى : ﴿ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ (٤) ﴾ [9] ، وقوله تعالى : ﴿ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ﴾ [10] ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ [11] .

---

(١) سورة : إبراهيم آية ٢٧ .

(٢) سورة : النحل آية ٩٣ .

(٣) سورة : الجاثية آية ٢٣ .

(٤) سورة : الرعد آية ٣٣ .

(٥) سورة : الشورى : آية ٤٤ .

(٦) سورة : يس آية ٩ .

(٧) سورة : الأنعام آية ٤٤ .

(٨) سورة : فصلت آية ٥ .

(٩) سورة : النمل آية ٤ .

(١٠) سورة : التوبة آية ٣٧ .

(١١) سورة فاطر : آية ٨ .

النوع الخامس

ما يكون من جهة الاستدراج والإملاء

لقوله تعالى ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ (٤٤) ﴾ [١] ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ (٤٥) ﴾ [٢] ؛ وقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ (٤٨) ﴾ [٣] .

النوع السادس

ما يكون من جهة الإغفال ؛

وهى الآية التى أوردها (تعالى) : ﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا ﴾ [٤] .. إلى غير ذلك من الآيات ، التي يشعر ظاهرها بأن الكفار ، وكل من خالف الرسول ، معذورون ؛ لأجل ما حصل عليهم من الله ، تعالى ، من هذه الموانع التى يتعذر معها التكليف ، ويستحيل معها حصول الإيمان ، وفى هذا دلالة على أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ؛ لأن حاصل الأمر ، أن الله ، تعالى ، طلب منهم ، ومنعهم من تحصيله ..! ، وفى هذا تكليف ما لايطاق .

فإذا تقررت هذه القاعدة فنقول :

زعمت طبقات الجبرية عن أخرهم [٥] ، من الأشعرية والكلابية والنجارية ، أنَّ هذه الآى – المشتملة على هذه الأنواع الستة – من الطبع والختم ، والتزيين والاستدراج ، والإملاء والإغفال ، متفقةُ الدلالةِ على أن الله ، تعالى ، هو المتولى لهذه الأمور (بقدرته) [٦] ، وأن جميع ماحصل منهم من المذاهب الكفرية ، والأفعال المنكرة ، والأقاويل المزورة ، فإنها حاصلة بقدرة الله وإرادته ، وأنه ، تعالى ، حال بينه [٧] وبين الإيمان ، بما ذكرنا من هذه الأمور ، التى هى مانعة من الإيمان ، بكل حال ، وعن هذا قالوا : إن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، بل له أن يفعل ما شاء ، ويحكم ما يريد ! .

---

(١) سورة الاعراف : آية ١٨٢ ، والقلم : آية ٤٤ .

(٢) سورة الأعراف : آية ١٨٣ ، والقلم : آية ٤٥ .

(٣) سورة الحج : آية ٤٨ .

(٤) سورة : الكهف آية ٢٨ .

(٥) فى الأصل : زعمت الطبقات أن الجبرية .

(٦) غير واضحة فى الأصل .

(٧) أي الكافر .

وإذا أدرنـا [١] الكلام عليهم ،فيمـا أوردوه من هذه الآى ، فَرضْنا فى الآية ، التي عَيَّنها ؛ وهى الإغفال ؛ يكون معتمداً لنا ، وماجرى فيها من الأجوبه ، فهو بعينه جارٍ فى الأنواع الستة ، من غير تفرقة ؛ لاستوائها كلِها فى انقداح الشبهة ، فيما ذكروه ، ولنا معهم مقامات خمسة :-

الرد ، والمطالبة ، والتأويل ، والمعارضة ، والإلزام .

المقام الأول: في الرد

المنهج الأول: من جهة الإجمال

وحاصله أن الحكمة لها إصلان :

١- الأصـــل الأول : أنـه ، تعالـى ، عـالم كل المعلومـات ، كلياتها وجزئياتها ؛ بحيث لا يغيب عن ذاتـه شئ منها ؛ لأن [٢] نسبة ذاتـه إليها على سـواء ، فيجب الإحاطـة بهـا .

١٣٩ و / **٢- والأصل الثـانى** : أنه تعالى غنى فى ذاته وفى صفـاته ، وغنى عن سائر المنافع ؛ لأنها تستحيل على ذاته ، فلا يجوز عليه الحاجة فى حال .

فإذا قام البرهان العقلى ، على صحة هذين الأصلين ، تقررت قواعد الحكمة ؛ لأنا لا نعنى بـالحكمـة ، إلا أن الله ، تعـالـى ، لا يفعـل شيئًا مـن القـبـائح ؛ لتعـذر الداعى إليها ، وهى الحاجة ، وخلوص الصارف عنها ، وهى العلم بقبحها [٣] ، والعـلـم الضـرورى حـاصل [٤] ؛ لأن كل ما فعل داعيه ، وخلص صارفة ، بأن يستحيل منه الفعل ، لا محالة .

فقد حصل ، من مجموع ما ذكرناه ، تقرير قاعدة الحكمة ، ككل ، (و) [٥] مـا اعـتـاص [٦] علينا معرفـة حسنه مـن أفعالـه ، تعالى ، وكانت العقـول قاصـرة عن إدراك حـسـنه ، رددنـاه إلى هـذه القـاعـدة ، وهى كـافـيـة فى العلم بحسنه ، وهذا

---

(١) فى الأصل : أردنا .

(٢) فى الأصل : لئن .

(٣) فى الأصل : لقبح .

(٤) أى بذلك .

(٥) زيادة ليست فى الأصل .

(٦) صعب ، وأعيانا ، وغلب علينا جهله .

مسلك حسن لا غبار [١] عليه ، يرويه أهل الفطانة [٢] ، ويتقاعد عن فهمه ، أصحاب البلادة .

وقد رام [٣] **ابن الخطيب الرازى** [٤] إبطال هذه القاعدة ، وزعم أن قاعدة الحكمة لا يمكن ثبوتها ، ولا تقريرها إلا بعد الجواب عن هذه الآى ، وبيان وجه الحسن فيها .. !

فإذا كان لا يمكن الجواب عنها ، إلا بالرد إلى الحكمة ، والحكمة لا يتقرر أصلها ، إلا بعد الجواب عن هذه الآى ، أفضى ذلك إلى الدور ، ووقوف أحد الأمرين على الآخر !..

وعند هذا أظهر التبجح من نفسه ، فظن أنه قد أتى باليد البيضاء ، **وقال : إذا أرعد المعتزلى وأبرق** [٥] ، فاورد عليه هذا السؤال ، فإنه عن قريب منقطعٌ ما فى يده ، ولايأتى [٦] بمقنع .

والجواب عما أورده : إنا لا نسلم إفضاؤه إلى الدور ، ولا وقف أحد الأمر على الآخر بما وبيانه :-

إن هذه الآى ، لما اعتاص علينا حملها على ظاهرها ؛ فلا جرم رددناها إلي الحكمة ، والحكمة لا تتوقف على هذه الآى ، ولا على الجواب عنها ، وإنما يتوقف على الأصلين اللذين ذكرناهما ، وابن أحدهما عن الآخر ، وفى هذا بطلان ما زعمه **الرازى** ، فى دعوى وقف أحدهما على الآخر .

فإذنْ لا وقع لكلامه ، وما حمله على ذلك إلا ولوعه بالجبر ، وشدة وشعفه به ، وفى هذا كفاية فى الرد على جهة الإجمال .

---

(١) عيب ، شبهة ، نقص .

(٢) الذكاء ، الفهم لدقائق الأمور .

(٣) قصد .

(٤) الفخر الرازى (٥٤٤هـ = ١١٥٠م) محمد بن عمر بن الحسن ابن الحسين التيمى البكرى ، ابو عبد الله ، فخر الدين الرازى : الإمام المفسر ، اوحد زمانه فى المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، وهو قرشى النسب ، اصله من طبرستان ، ويقال له : ابن خطيب الرى ، توفى فى هراة (٦٠٦هـ / ١٢١٠م) ومن تصانيفه «مفاتح الغيب» ، و«معالم اصول الدين» و «الأربعين» وغيرها ، انظر الزركلى : الأعلام ٦ / ٣١٣ .

(٥) مثل سائر .

(٦) فى الأصل : يأت .

المنهج الثانى : تفصيلى

أنا نقول : إن تقدير مقالتكم فى أن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح ، مبنى على بطلان الأحكام العقلية ؛ ولا يضاف إلى العقل حكم أصلاً ، وأنه لا يقضى بحسن ولا قبح ؛ وهذه المقالة فاسدة وباطلة ؛ والمعتمد فى بطلانها مسالك ثلاثة :-

١- **المسلك الأول** : أن القضايا العقلية ، قاضية بحسن الإنصاف والإحسان ، وقبح الإساءة ؛ ونجد تفرقة ضرورية بين المحسنِ والمسئ ، ونعلم ذلك من حال العقلاء ، بحيث لا يحتاج فى ذلك إلى ضرب مثال ، ولا ورود شرع .

ونعلم ذلك من حال الأطفال ، الذين لم يبلغوا حقائق العلم ؛ لأنه يفصل بين أن تعطيه ثمرة ، وبين أن ترميه بحجراً ، فيستحسن أحدهما ، ويستقبح الآخر ، وما ذاك إلا لأن الفطر العقلية ماضية بحصول التفرقة بينهما .

وعلى الجملة ، إن العلم يقبح القبائح من الظلم والكذب ، وتكليف ما لا يعلم ولا يطاق ، والعلم بحسن المحسنات ، من العدل والإنصاف ، واصطناع المعروف والإحسان ، ضرورى لا ينكره إلا مكابر ، ولا يجحده إلا معاند .

لا يقال : كيف يَدَّعونَ العلمَ الضرورى ، بقبح المقبحات ، وحسن المحسنات ، ومن حق الضرورى أن يشترك فيه العقلاء ؟!.. والمجبرة على طبقاتهم ينكرون ذلك ، ولا يعترفون به ، وفى ذلك دلالة على أنه غير ضرورى .

لا ؛ نقول هذا فاسد ؛ لأنهم لم ينكروا العلم أصلاً ، وإنما وقع اللبس [١] عليهم من جهة طريقه ؛ حيث قالوا بأن مستنده العلم والشرع ، ونحن نقول مستنده الشرع والعقل جميعًا ، وهذا لا يبعدُ وقوع اللبس فيه ؛ لأن الاختلاف فى طريقهِ لا يكون اختلافًا فيه نفسه ، ولهذا فإن الأخبار المتواترة ، العلم بها ضرورى ، ولا يقدح فيها ، خلاف **الكعبى** [٢] ، حيث قال : بأنها نظرية .

---

(١) اي الخلط ، والخطأ .

(٢) هو ابو القاسم : عبدالله احمد بن محمود الكعبى من بنى كعب ، البلخى الخراسانى ، احد ائمة المعتزلة ، وكان راس طائفة منهم تسمى « الكعبية » وله آراء ومقالات فى الكلام انفرد بها . ولد سنة ٢٧٣ وتوفى سنة ٣١٩هـ ببلخ ، له كتب، منها « التفسير » و « تاييد مقالة ابى الهزيل » و « قبول الأخبار ومعرفة الرجال – فى » اثنى عليه التوحيدى ،. انظر ترجمته فى الزركلى : الاعلام ٤ / ٦٥ ، ٦٦ ، والمقريزى ٢ / ٣٤٨ ، ولسان الميزان ٣ / ٢٥٥ .

٢- المسلك الثانى : الدوران العقلى ؛ **فإنا نعلم عقلا** ، أن كل ضرر خلا عن جلب منفعة ، أو دفع مضرة أو استحقاق ، أن يكون ظلمًا قبيحًا ؛ ومتى حصل فيه أحد هذه الوجوه الثلاثة ، فإنه لا يكون قبيحًا .

١٤٠ و / فلما دار القبح على هذه الأوصاف الثلاثة وجودًا وعدمًا ، دل على أنها هى العلة فيه ، والدوران العقلى ، يقتضى حصول العلة لا محالة .

٣- المسلك الثالث : الدوران الوجودى ؛ **فإنا نقول** : إن الضرر الموجود ، إذا كان موصوفًا بهذه الصفات الثلاثة ؛ أعنى خُلّوه عن النفع ، ودفع الضرر والاستحقاق ؛ أن يكون ظلما قبيحًا لا محالة ، ومتى عدم واحد من هذه الأوصاف ، فإنه لا يكون قبيحًا ، فقد أشعر الدوران الوجودى ، بكونه علة ؛ كما يشعر الدوران العقلى ، بالعلة أيضًا ، فقد استوى فى إفادة التعليل ، كما أشرنا إيه .

وهذان المسلكان ؛ أعنى الثانى والثالث ، هما اللذان يعتمدهما المتكلمون من أصحاب الشيخ **أبى هاشم** [1] فى تقرير الأحكام العقلية بالنظر والاستدلال .

والمختار عندنا ، هو التعويل على المسلك الأول ، من كونه ضرورى ، والدافع له معاند جاحد ، والمنكر له كاذب على نفسه لا محالة .

هذا ما أردنا ذكره فى مقام الرد عليهم

* * *

---

(١) أبو هاشم المعتزلى ، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، من أبناء أبان مولى عثمان بن عفان ، ولد سنة (٢٤٧هـ / ٨٦١م) ؛ عالم بالكلام ، من كبار المعتزلة ولهُ فرقة تسمت بالبهشمية ، جعله ابن المرتضى فى صدر الطبقة التاسعة لعلمه ، وله مصنفات مثل : «الشامل» ، «وتذكرة العالم» ، و «العدة» انظر الزركلى : الأعلام ٤ / ٧ ، وكذلك ابن المرتضى : طبقات المعتزلة ، ص ٩٤ .

وحاصلها أنا نقول لهم : إن مستند هذه الأحكام ؛ أعنى القبح والحسن ، والوجوب بالعقل ؛ (التى)[1] أحلتم[2] أن يكون العقل موجبًا لها ، فأخبرونا عن مستندها عندكم ؟!

فإن قالوا : إن مستندها الشرع وخطابه ، فالقبيح هو **قول الشارع** : لا تفعلوه ، والواجب هو **قوله** : افعلوه ولا تتركوه ، والمندوب **هوقوله** : إفعلوه ولا حرج عليكم فى تركه ؛ والمباح **هوقوله** : إن شئتم فافعلوه ، وإن شئتم فاتركوه ، والمكروه **هو قوله** : اتركهوه ولا حرج عليكم فى فعله .

فحاصل خلافهم ، أن هذه الأحكام المرجع فيه إلى مجرد الخطاب . لاغير ، كما فصلناه .

*** قلنا لهم : هذا فاسد لأمرين :**

(١) أما أولاً : فكان يلزم فيمن لا يعرف الشرع ، ألا يعرف هذه الأحكام كالمنكرين للنبوة ، والمعلوم من حالهم أنهم يعلمونها ، كما يعلمها سائر العقلاء .

(٢) وأما ثانيًا : فكان يلزم أن هذه الخطابات ، إذا حصلت من جهة الواحد منا ، أن تكون مؤثرة فى هذه الأحكام ؛ والمعلوم خلافه .

- **فإن قالوا** : النهى إنما يؤثرُ فى القبح ، إذا كان الناهى قديمًا ، والواحد منا محدث ؛ فلهذا لم يكن نهيه مؤثرًا فى القبح .

*** قلنا هذا فاسد لأمرين :**

١- أما أولاً : فلان النهى إذا كان مقتضيًا للقبح ، فإنما يقتضيه لما يرجع إليه من غير حاجة إلى اعتبار صفات الناهى ، التى لا تؤثر فى القبح .

٢- وأما ثانيًا : فكان يلزم إذا نهى الواحد منا غلامه ، وفعل الغلام ما نهى عنه ، ألا يكون قبيحًا ؛ والمعلوم خلافه ؛ لأن الناهى ليس قديمًا .

---

(١) ليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل : اوحلتم .

- **فإن قالوا** : إنما أثَّر النهى فى القبح ؛ لأن النهى فى نفسه قديم .

* **قلنا : هذا فاسد لأمرين** :

١- **أمـــا أولاً** : فإما أن تعنوا بالقديم من النهى ، الكلام النفسى ، أو الكلام اللسانى .

أ - فإن أردتم الكلام النفسى ، فما أدركنا حقيقته من جهتكم ، ولاأنتم قادرون على تحصيله ، وكفى بالمذهب تهافتًا وفسادًا ، أنه لا يطلع على غوره وحقيقته .

وقد أوردنا هذه المسألة ، فى كتبنا الكلامية ، وأنهينا الكلام عليهم فيها نهايته ، ولم نغادر مضطربًا معنويًا ، إلا ذكرنا .

وأيضًا فإن الكلام النفسى ليس خطابًا ، وإنما هو مختص بالذات ، كسائر الأوصاف الذاتية ، فكيف يكون خطابًا للمكلفين ؟!

ب - وإن أردتم الكلام اللسانى ، فهو مؤلف من هذه الأحرف ، والتأليف ينافى القدم .

٢- **وأما ثانيًا** : فلأن النهى من قبيل الأصوات والأحرف المقطعة ، وما هذا حاله فلا يوصف بالقدم .

* وأيضًا فإن حقيقة القديم ، لا تختص بوقت دون وقت ، فيجب استمرارها فى جميع الأوقات ؛ إذ لا وقت أولى من وقت ؛ والصوت ينتهى فى الوقت الثانى ، وما هذا حاله لا يكون قديمًا .

فينحل من مجموع ما ذكرنا :

* **أن النهى لايكون مستنداً للقبح .**

* **وأن الخطابَ لايكون مستنداً للأحكام العقلية .**

فهذا ما أردنا ذكره ، من المطالبة لهم ، فى صحة ما زعموا ، وقد ظهر عجزهم عن ذلك .

* * *

المقام الثالث : فى التأويل

وللعلماء فى تأويل هذه الآية ، وغيرها من سائر الآى ، التى بلوناها طريقتان :-

(الطريقة الأولى طريقة المتكلمين) [١]

الطريقة الأولى يسلكها المتكلمون ، وحاصل ما قالوه تأويلات ثلاثة :-

(١) **التأويل الأول** : هو أن الإغفال [٢] فى اللغة ، هو ترك الشئ وإهماله ، ومنه قولهم : « خطٌّ غفلٌ » ، إذا كان لا نقط فيه ، ومنه الغفلة التى (هى) [٣] ترك التحفظ عن الشئ ، فعلى هذا يكون معنى الآية : ﴿ **وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا** ﴾ [٤] ؛ أى : لا تطع من تركنا قلبه خاليًا عن ذكرنا ؛ لإعراضه وجحوده واستكباره عن قبول الحق ، ونكوصه عن تصديق الرسول ؛ فلأجل إعراضه وجحدهِ ، وإصراره على باطله ، تَركَ ذكرنا عن قلبه ، وكان سببًا فى خلوِّ قلبه وفراغه .

(٢) **التأويل الثانى** : أن يكون المراد بقوله أغفلنا : أى لا تطع من صار ذا غفلة عن ذكرنا ، أخذًا من قولهم : « أغذَّ البعير » إذا صار ذا غذَّةٍ ، و « وأجدَبَ الرجلُ » إذا صار ذا جدْبٍ فى مالهِ ، **ومنه قوله** : الأَمَ ، وأرأب ، إذا صارذا لؤم وريبة فى لغةٍ .

(٣) **التأويل الثالث** : أن يكون المراد : أغفلنا ذكره ، أى وجدناه غافلاً ، أخذًا من قولهم : أجدتُ الرجل ؛ إذا وجدته محمودًا ، ومنه قول هجرس بن كليب [٥] يخاطب بنى سليم [٦] .

لله دركـم يابنـى سليـم ... قاتلناكـم فمـا أجبناكـم

وسألناكـم فمـا أعلناكـم ... وها جيناكم فما أفحمنا كم [٧]

---

(١) هذا العنوان ليس فى الأصل .

(٢) انظر المعجم الوسيط جـ٢ / ٦٦٣ ، مادة : « غَفَلَ » .

(٣) ليست فى الأصل .

(٤) سورة : الكهف : آية ٢٨ .

(٥) هجرس بن كليب بن ربيعة التغلبى الوائلى : فارس جاهلى يروى له شعر ، ولد بعد مقتل أبيه : « كليب » الذى كانت بسببه حرب « البسوس » بين بكر وتغلب ، وظل يطلب بالثار وقيل قتل جساسًا .

انظر ترجمته الزركلى : الأعلام ٨ / ٧٧ ، وكذا الكامل لابن الأثير ١ / ١٩١ – ١٩٢ ..

(٦) على الهامش : (قد روى هذا القول لعمرو بن معدى كرب الزبيدى ، لبنى سليم ؛ والله أعلم) .

(٧) البيتان :

أى ما وجدناكم على هذه الصفات

وهذه الوجوه الثلاثة عليها التأويل فى هذه الآية [١] .

* فأما ما يحكى عن بعض المتكلمين ، فى تأويل الآية أن المراد بقوله : ﴿ **أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا** .. ﴾ [٢] ؛ أى حكمنا عليه بالغفلة لَمَّا غفل ، فهو بعيدٌ لا يعول عليه فى معانى أفعل ؛ ولا يوجد فى اللغة ؛ وقد حصرها سيبويه [٣] فى كتابه ، **والزمخشرى** [٤] فى مفصله ، فلم يذكر هذا المعنى فى جملة معانى أفعل ، وهما الأميران فى هذه الصناعة ، والمحرران لقصب السبق منها .

فهذه طريقة المتكلمين فى هذه الآية .

(الطريقة الثانية لعلماء البيان) [٥]

الطريقة الثانية سلكها علماء البيان ، وحاصل ما قالوه هوأن سياق الآية ، يقتضى أن **يقال** : ولا تطع من كان غافلاً عن ذكرنا . فيكون الإغفال مستنداً إلى العبد ، دون الله ، تعالى .

فنقول : لأى وجه عَدَل [٦] عن هذا السياق ، حتى أضاف [٧] الإغفال إلى الله ، تعالى ، وهو غير مستند إليه فى الحقيقة ؟!... وفيه أجوبة ثلاثة :

(١) **الجواب الأول** : أن يكون هذا من باب المجاز المركب ؛ وتقديره أن يكون الفعل مستنداً إلى من لا يصلح إسناده إليه ، وهذا كقوله تعالى :﴿ **وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا** (٢) ﴾ [٨] ؛ وليست هى المخرجة ؛ وإنما المخرج هو الله تعالى ؛ (وكقوله

---

(١) الهادى إلى الحق :كتاب الرد والاحتجاج على الحسن بن محمد بن الحنفية ؛ ٢ / ٢٤٦ – ٢٤٧ .
فى المسألة الثانية والثلاثين ، تحقيق د/ محمد عمارة .

(٢) سورة الكهف : آية ٢٨ .

(٣) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى ، أبو بشر ، الملقب سيبويه ، إمام النحاة ، وأول من بسط علم النحو ، ولد فى إحدى قرى شيراز ١٤٨ هـ ، وقدم البصرة ولزم الخليل بن أحمد ففاقه ، وصنف كتابه المسمى « كتاب سيبويه » لم يصنع قبله ولا بعده مثله توفى سنة ١٨٠هـ . أنظر ترجمته الزركلى : الأعلام ٥ / ٨١ وكذلك وفيات الأعيان ١ / ٣٨٤ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٢٩٤ .

(٤) سبق الترجمة له .

(٥) غير موجود فى الأصل .

(٦) أى رغب عن ، زهد فى .

(٧) يقصد الرازى الأشعرى .

(٨) سورة : الزلزلة آية ٢ .

تعالى)[1] : ﴿ **جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ** ﴾[2] فأسند الإرادة والانقضاض إليه ، وهما غير مستندين إليه عقلاً ولا شرعًا !..

وهذا باب واسعٌ من علم البيان ، أعنى المجاز المركب ؛ وهو من لطائف علم المعانى وخلاصة أسراره ، وعقيان ذهبه ، وأول من فتح أزهاره بفنون الغرائب ، وفتق أسراره بأسرار العجائب الشيخ العالم النحرير **عبد القاهر الجرجانى**[3] فإنه السابق إلى إظهار معاينه ، والمستخرج لقواعده ومبانيه .

فلما كان الإغفال مستنداً إلى الله فى ظاهر الآية ، وهوالحقيقة مستنداً إلى العبد ؛ لأجل التجويز بالمجاز المركب .

ومن المجاز المركب قولهم : أحبائى اكتمالى بطلعتك :.

وقولهم : **أشاب الصغير وأفنى الكبير ... كرُّ الغداة ، ومرُّ العشيّ .**

وهوكبير الدور عظيم الاستعمال ، فهذا هو الوجه ، فى إضافة الإغفال إلى الله ، تعالى .

(٢) الجواب الثانى : أن يكون من باب الاستعارة ؛ وهو أن الغافل هو العبد ؛ لكن الله ، تعالى أضاف الغفلة إليه ؛ لأنه ، تعالى لما أنعم عليه بضروب من النعمة ، وأرخى عليه سربال المنة ، فلا جرم كان ذلك سببًا للغفلة ، فأضيف إلى الله ، تعالى ، لما كان فاعلا لسببها ؛ كما قال تعالى : ﴿ **رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ** ﴾[5] .

كما قيل لمن غرق فى السباحة : يداكَ أوكفا ، وفوك نفخ .

(٣) الجواب الثالث : أن يكون إضافة الغفلة من جهة التمثيل ، وتقديره هو أن الله ، تعالى ، لما علم من حالهِ الكفر والإعراض عن قبول الحق ، والجحدان لماجاء به الرسول ﷺ ، وأنه غير مرجو، فلاجه لعظم الإصرار ، شُبِّهَ بحال من خُلق فيه الغفلة ، حتى كان الله ، تعالى ، هو الخالق لها والمتولى لفعلها .

---

(١) غير موجودة فى الأصل .

(٢) سورة : الكهف آية ٧٧ .

(٣) سبق التعريف به .

(٤) سورة : إبراهيم آية ٣٦ .

(٥) سورة الأنعام ، والقلم : الآية ١٨٢ ، ٤٤ على التوالى .

(٤) **الجواب الرابع** : إن الله ، تعالى ، لما خذل ، من هذه حاله ، بترك الألطاف ؛ ١٤٢ و / إما لأنّ ؛ (اللطف ، غير واجب على مانختاره ؛ وإما لأنه واجب ، كما هورأى أئمة الزيدية ، وأكثر المعتزلة ؛ لكن لا لطف له فى المعلوم ، أو كان له فى المعلوم ، لكنه لا ينفع به ، فعلى هذا يكون المعنى ؛ «أغفلنا قلبه» : أى خذلناه بترك الألطاف ، حتى غفل من جهة نفسه ، كما قال تعالى : ﴿ **سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ** ﴿٤٤﴾ ﴾ [1] ؛ وكما قال : ﴿ **وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ** ﴿٤٥﴾ ﴾ [2] فهذه الأوجه كلها جيدة لاغبار عليها.

* * *

دقيـقة

إعلم أن هذه التأويلات كلها ؛ وإن كانت موافقة للحكمة ؛ وفيها خلاص عن شبهات المجبرة ، وخروج عن عهدة ما توهموه ، لكن تعتبرُ بعد تلك التأويلات حذاراً عن مخالفة أدلة العقول ؛ لأن التأويل – وإن بعد وشط مزاره – فهو قريبٌ ، بالإضاف إلى مخالفة أدلة العقول ، وإنما التأويل الذى يليق فى إعجاز القرآن ، وبيان فصاحته وبلاغته ، والوقوف على جزالته ، هو ما ذكرناه فى الطريقة الثانية عن علماء البيان ، لأنه الأحقُ والأخلق .

* * *

(١) سورة الأنعام والقلم : الآية ١٨٣ ، ٤٥ على التوالى .

فنقول : إن كان فى القرآن ما يدل على أن الطبع ، والختم ، والسدّ ، والإغفال ، ففيه مايدلُّ على نقيض ما أوردوه ، وهو أن الله ، تعالى ، قد خلق ، وبين لهم ما يتقون ، ولم يمنعهم عن الإيمان ولا حجزهم عنه ، ولا فعل فيهم ما يمنعهم عن إيجاده وتحصيله وهذا كقوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴿٢٥﴾ ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ **يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ** ﴾ [3] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّضِلٍّ** ﴾ [4] ؛ وقوله : ﴿ **وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ** ﴿١٠﴾ ﴾ [5] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ** ﴾ [6] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ** ﴿١٧﴾ ﴾ [7] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ** ﴿١٨﴾ ﴾ [8] ، وقوله تعالى : ﴿ **يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ** ﴾ [9] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ** ﴾ [10] .

فهذه الآيات كلها دالة على أن من أزاح العلل بالهداية ، فكيف يتولى الضلال والإغفال ، ويختم ويطبع ؟!.. هذا مما تأباه العقول ، وتمجه الأسماع .

١٤٢ ظ/ ومما يدلُّ على أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح / قوله تعالى : ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴿١١٨﴾ ﴾ [11] . وقوله تعالى : ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ [12] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ** ﴾ [13] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ** ﴿٨﴾ ﴾ [14] .

وعلى الجملة ، فإن القرآن مشحون بالأمر والنهى ، ومشتمل على الوعد والوعيد ، والزجر والتهديد ، وهذا كله إنما يتعقل ، إذاكان لهم أفعال ، فأما إذا لم يكن هناك فعل فلا يتعقل بحال .

---

(١) فى الأصل : نعفر .
(٢) سورة : يونس آية ٢٥ .
(٣) سورة : النحل : آية ٩٣ .
(٤) سورة : الزمر : آية ٣٧ .
(٧) سورة : البلد : آية ١٠ .
(٦) سورة : فصلت آية ١٧ .
(٧) سورة : محمد آية ١٧ .
(٨) سورة : النور آية ٣٥ .
(٩) سورة الزمر آية ١٨ .
(١٠) سورة : الأنعام آية ١٢٥ .
(١١) سورة : النحل آية ١١٨ .
(١٢) سورة : البقرة : آية ١٨٥ .
(١٣) سورة : النساء آية ١٢٣ .
(١٤) سورة : الزلزلة آية ٨ .

١٤٢ ظ/ فى ذكر ما يتوجه عليهم من الإلزامات الشنيعة والسؤالات المفحمة ، على أن الله ، تعالى ، فاعل لكل قبيح ، وأن أفعال العباد كلها ، موجودة بقدرته ؛ وجملة ما نورده من ذلك ، الزامات خمسة ؛ نفصلها بمعونة الله ، تعالى :-

الإلزام الأول

إذا قلتم : إن الله ، تعالى ، لا يقبح منه قبيح . فإنه يؤدى إلى إبطال كلام الأنبياء ، وقطع حججهم ، ورد أقوالهم ؛ لأن أفعال العباد ، إذا كانت موجودة بقدرة الله ، تعالى ؛ فلأى شئ تكون بعثة الأنبياء ؛ لأن البعثة إنما تكون للأمر والنهى ، ولا يتعلق الأمر والنهى إلا بالفعل ؛ ولا فعل هناك على قولهم ، وحاصل هذا الإلزام ، بطلان بعثة الأنبياء ، وقطع حججهم ،وإبطال دعواهم ، وما هذا كمذهب فساداً ..! هذه فائدة . وخلاصته ونقاوته [1] .

الإلزام الثانى

أن يؤدى إلي إفحام الرسل وبيانه :

أنكم إذا قلتم : إنه لا واجب على الله ، تعالى ، وأنه لا يضاف الوجوب على ذاته ، فالنبى إذا وصل إلينا ، وأظهر معجزته ، ولاحرج عليهم فى الإعراض ؛ لأن لا يتوجه عليهم النظر فى المعجزة ، إذ لا واجب فى العقل ؛ لأن الواجبات إنما تعلم بالشرع على قولهم ؛ وقبل النظر فى المعجزة فلا وجوب يعقل !.. وهذا إلزام قاطع لشغبهم ، حاسم للجاجهم ، قاطع لدابرهم ، ولو قاموا عمر الدهر ، ماخرجوا من هذا الإلزام بمخرج مقنع .

نعم لما توجه على فحواهم ، هذا الإلزام ، ورد على النظار منهم ، وأهل ١٤٣ و/ الكياسة من حذاقهم [2] كالشيخ **عبد الملك الجوينى** [3] وتلميذه **أبى**

---

(١) فى الأصل ونعاوته .

(٢) أى نجبائهم .

(٣) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف محمد الجوينى ، أبو المعالى الجوينى ، الملقب بإمام الحرمين ولد (٤١٩هـ / =

حامد الغزالي [1] ، وابن الخطيب الرازى ، قاموا وقعدوا ، وصوبوا وصّعدوا ، وما حصَلوا على طائل ، ولكن يرددون عبارات لا حاصل لها ، وهؤلاء هم الرجال فيهم ، والمشار إليهم من بينهم ، بالحذق والفطانة .

الإلـزام الثالث

إذا قالوا : إن الله ، تعالى ، فاعل للقبيح ، فلا فصل بين قبيح وقبيح ، فأى مانع لأن يظهر الله المعجزة على الكذابين . . ! فعند هذا لا تقع التفرقة بين النبى والساحر ، وهذا يؤدى إلى الشك فى نبوة الأنبياء ، وأنا لا نعلم صدق أحد منهم ؛ ويقتضى بطلان نبوة الأنبياء ! . . وكل مذهب أدى إلى [2] شئ من ذلك ، فكافيك بافتضاح آرائه وخزى المنتحلين به .

الإلـزام الرابع

المعلوم ضرورة من دين صاحب الشريعة ؛ صلوات الله عليه ؛ أن أحداً من الخلق لا ينفك من نعمة الله ، تعالى ، سواء كان كافراً أو مؤمنًا ، والنعمة لا تكون نعمة ، إلا إذا قصد بها المنعم وجه الإحسان ، وإذا قلتم : بأن الله يفعل القبيح ، وجوّزتم عليه ذلك ، فأى مانع ألا يقصد بهذه النعم الواصلة إلى الخلق ، وجهًا من الوجوه ، بل يفعلها عبثًا أو يقصد بها وجه الإساءة ؟! . .

وهذا يؤدى إلى بطلان الاعتراف بالنعم ، وسد بابها ، وقد قال تعالى : ﴿ **وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ** ﴾ [3] ؛ وقال تعالى : ﴿ **وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا** ﴾ [4] .

= ١٠٢٨م) ، وهو عالم شافعى فقيه مفسر متكلم ، ويعد أعلم أصحاب الشافعى فى زمانه ، عاصر الفتنة القشيرية ، توفى سنة (٤٧٨هـ / ١٠٨٥م) له مصنفات منها : « الشامل » ، « الإرشاد » ، و« اللمع » ، و« الكافية فى الجدل » انظر الزركلى : الاعلام ٤ / ١٦٠ ، والسبكى : الطبقات ٣ / ٢٤٩ .

(١) هو محمد بن محمد الغزالى الطوسى ، أبو حامد حجة الإسلام ولد سنه (٤٥٠ هـ / ١٠٥٨م) : حكيم متكلم فقيه أصولى صوفى ، مشارك فى أنواع من العلوم . له تصانيف كثيرة منها : « إحياء علوم الدين » و « الاقتصاد فى الاعتقاد » وتهافت الفلاسفة و « المنقذ من الضلال » وغيرها . انظر كحالة : معجم المؤلفين ٣ / ٦٧١ ، والسبكى : الطبقات ٤ / ١٠١ - ١٨٢ .

(٢) فى الأصل : على .

(٣) سورة النحل : آية ٥٣ .

(٤) سورة إبراهيم ، والنحل : آية ٣٤ ، ١٨ على التوالى .

فلما ورد عليهم هذا الإلزام اعتاص عليهم الجواب عنه ، وتحيلوا فى رده حيلة ، ولم يعترف أحدٌ منهم ؛ إلا ما يحكى عن ابن أبى بشر **الأشعرى**[1] ؛ فإنه زعم أن لا نعمة لله ، تعالى ، على الكفار ، لا نعمة الدين ولا نعمة الدنيا ..!

وهذه وقاحة عظيمة ، وقلة مبالاة بالدين ، وترك الاحتفال بالمرؤة ، وهذه مقالة لا يفوه بها من له مسكة من الدين ، ولا وقر الإسلام فى صدره .

الإلـزام الخامس

إذا جوزتم على الله ، تعالى ، أنه فاعل القبائح ، فأى مانع من تجويز الكذب على ذاته ؟!..

وإذا جوزنا عليه الكذب ، فلا يمكن الوقوف بشئ من كلامه ، فى جميع الكتب ١٤٣ ظ / المنازلة من السماء كالقرآن ؛ والتوارة والإنجيل والزبور ، فيلزم الشك فى صدق هذه الكتب ، وأنها غيرُ صحيحةٍ .

لا يقال : إنه ، تعالى ، صادق لذاته ، ومن كان صادقًا لذاته ، فإنه لا يجوز عليه الكذب ، كما أن من كان عالمًا لذاته ، فإنه لا يجوز عليه الجهل .

لأنا نقول : هذا فاسد لأمرين .

(١) **أما أولاً** : فلانه ليس له بكونه صادقًا حالٌ ، وإنما المرجع به إلى فعل الصدق ، هذا هو المعقول منه ، دون إثبات الحال فلا برهان عليها .

وأما ما بنا ، قلما ينافى كونه صادقًا لذاته ، كونه كاذبًا لذاته ، ونحن نسلم لكم ذلك .

---

(١) هو الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ، مؤسس المذهب الاشعرى ، ولد سنه ٢٧٠ ، وتوفى ٣٢٤ متكلم ، ومفسر ، وفقيه ، ملا مذهبه الآفاق وتبعه خلق كثير فى كل زمان ومكان من مصنفاته : « الإبانة » ، « واللمع » ، « ومقالات الإسلاميين » ، وغيرها كثير ، انظر ترجمته فى تبيين كذب المفترى لابن عساكر ص ١٤١ ، ووفيات الأعلام : لابن خلكان ج ١ / ٤١٢ .

(٢) فى الأصل هذه .

(٢) غير واضحة فى الأصل .

فأى مانع إذا كان صادقًا لذاته ، أن يكون كاذبًا ؟!.. فهذه الأحرفُ المتلوة ، المتركبة من هذه الأحرف ، وفى ذلك حصول فرضنا .

ولنقتصر على هذا [١] القدرمن الإلزامات الشنيعة الفاحشة ، والتهكمات الوحشية [٢] ، ففيه مقنعٌ وكفاية ، فى بيان حزبهم ، وإظهار جهلهم وغيهم .

ومن أرادها باستقصاء ، وأحبها بالبسط ، فليطالعها من كتابنا الملقب « بالشامل » فإنه يجد فيه ما يكفى ، يشفى ، والحمد لله رب العالمين .

(تم لى مطالعتهُ ؛ فله الحمد والمن ، وَكَفَّ الهمَّ الردئَ ،

الغنى عمن سواه ، الجواب ؛

وصلى الله على سيدنا محمد ، وآله ، وصحبه ، وسلم)

* * *

(١) هو أحد كتب الشيخ الكلامية الموسوعية ، هناك نسخة منه مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ميكروفيلم ، ٢١٦٩ مخطوطات يمنية .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة

* * *